الفصل الثاني

بناء المركَّب

بناء المركّب

0- مدخل:

للمركبات (الاسمية وغيرها) في نظرية النحو الوظيفي تمثيلان اثنان: تمثيل تحتي وتمثيل سطحي. يمثل للمركّب في مستوى البنية التحتية في شكل "**حدّ**" وهو بنية تُرصَد فيها الخصائص الدلالية والتداولية ويمثل له في مستوى بنية المكونات في شكل بنية صرفية - تركيبية. على هذا، المكونات غير المحمول "**حدود**" في مستوى التمثيل الدلالي - التداولي و"**مركّبات**" في مستوى التمثيل الصرفي - التركيبي.

أهم الإشكالات في هذا الباب هو تحديدُ القواعد (= قواعد التعبير) التي تضطلع بنقل الحد باعتباره بنية دلالية-تداولية إلى مركب أي إلى بنية صفية - تركيبية. للإسهام في معالجة هذا الإشكال، نُفرِد هذا الفصل لرصد الخصائص التي يتعيّن التمثيلُ لها في البنية الحدّية ثم وضع القواعد التي تتكلف، في اللغة العربية، بنقل البنية الحدّية إلى بنية مرَكبيّة، أثناء ذلك، سنتعرّض إلى عدد من القضايا المركزية بالنظر إلى بنيتي الحد والمركب والعلاقات القائمة بينهما أهمّها: (أ) الإحالة طبيعتها (دلالة أم تداول) وأنماطها و(ب) تحقق مخصّصات الجد (تعريف، إشارة، أسوار...) في شكل محدّدات (Determiners) للمركّب و(ج) عناصر الحد المرشحة لأن تُنتَقَى رأساً للمركّب و(د) المشاكلة الممكن قيامها بين بنية الحد وبنية الحمل بل بينها وبين بنيتي القضية والجملة.

1- نحو تنميط للحدود:

تتكون الجملةُ، حسب نظرية النحو الوظيفي، بالنظر إلى بنيتها التحتية من محمول (فعلٍ أو اسم أو صفة أو ظرف) وحدود كما هو موضح في التمثيل العام التالي:

(1) ج= [محمول [(حد1، حد2... حدن)]]

ويُميز بين الحدود الموضوعات والحدود اللواحق فتكون مكوّنات الجملة، في هذا المستوى، كالتالي:

(2) ج =[محمول [(موضوع1... موضوع ن)][لاحق1... لاحق ن)]]

بالإضافة إلى التمييز القائم بين الحدود الموضوعات والحدود اللواحق، يمكن أن تصنف الحدود، بوجه عام، بالنظر إلى طبيعة المحمول الذي تتضمنه (أي مقولته المعجمية) إلى: (أ) حدود اسمية و(ب) حدود صفية و(ج) حدود مصدرية و(د) حدود جُملية. وهذه أمثلة لأنماط الحدود الأربعة:

(3) أ – سافرت **هندٌ**

ب – قرأت كتاب **خالد**

ج – قابلت **الفتاة الشقراء**

د – عاتبت **ضارب خالد**

(4) أ – عشقت **سوداء العينين**

ب – خطب فينا **فصيح اللسان**

(5) أ – سرّني اعتناء **خالد بهند**

ب – ساءتني مهاجمة بكر خالد

ج – أكره ضرب **خالد هنداً**

(6) أ – جاء من **كنا ننتظره**

ب – أتاني **أنك لمتني**

ج – تتمنى هند **أن يعودَ خالد**

انطلاقا من هذه الأمثلة، نلاحظ إمكان إقامة سلمية يشكّل طرفيها الحدُّ ذو المحمول الاسمي غير المشتق (3 أ – ج) والحد ذو المحمول الفعلي (6 أ – ج). ويمكن صوغ هذه السلمية على النحو التالي:

(7) الحد الاسمي غير المشتق > الحد الصّفي> الحد الاسمي المشتق> الحد الفعلي.

تتفاوت عناصر السلمية (7) بالنظر إلى اقترابها من الاسم وابتعادها عن الفعل. فالحد الاسمي والحد الصفي أكثر اسمية (وأقل فعلية بالتالي) من الحدود الاسمية المشتقة سواء أكانت مصادرَ أم أسماء فاعلين أو أسماء مفعولين.

ويَكْمُن ورودُ هذه السلمية في أمرين:

(أ) تختلف خصائص الحدود الأكثر اسمية عن خصائص الحدود الأكثر فعلية. من ذلك أن السمات الجهية والزمنية تتضاءل أو تنعدم كلما اقتربنا من الطرف الأعلى في السلمية، أي من الحد الاسمي. ومن ذلك كذلك أن الحدود الأكثر فعلية (= الأسماء المشتقة)، بخلاف الحدود الإسمية والصفية، تُناظِر الحد الفعلي من حيث البنية الموضوعاتية. فالحد المشتق سواء أكان مصدراً أم اسم فاعل يأخذ من الموضوعات ما يأخذه الفعلُ مصدرُ اشتقاقه وتأخذ موضوعاته من الوظائف الدلالية والحالات الإعرابية ما تأخذه موضوعات الفعل.

(ب) إذا انطلقنا من أن محمول الجملة يعبّر عن واقعةٍ (= عمل، حدث، وضع، حالة) وأن الحدود تَدل على **ذوات**، الذوات المشاركة في الواقعة، كان من المتوقع أن تكون الحدودُ المرشحة للقيام بهذا الدور هي الحدود الاسمية.

إن صحّ هذا أمكن أن نستنتج: **أولاّ**، أن الاسم (= اسم الذات) يفوق **حَدِيّةً** المقولات الأخرى **وثانيا**، أن الحدّ الاسمي هو الحدُّ النموذجي (Prototypical Term).

ويلاحظ أن السلمية (7) تشكّل نقيضَ سلمية المحمولية التي عرضنا لها في (المتوكل 1995) والتي يتموقع الفعلَ في أعلى درجاتها في حين يحتل الاسم الدرجة السفلى:

(8) فعل > اسم مشتق > اسم غير مشتق (اسم ذات).

مفاد السلمية (8) أن ما يرشح بالأفضلية لأن يكون محمول الجملة هو الفعل يليه الاسم المشتق ثم الصفة ثم اسم الذات على اعتبار أن التعبير المفضل عن الواقعة هو الفعل ومفادها كذلك، بالتالي، أن الفعل يشكّل المحمول النموذجي (Prototypical predicate). على هذا الأساس، يمكن القولُ بأن الجملة النموذجية غير الموسومة هي الجملة ذات البنية التالية:

(9) [فعل [اسم1)ن (اسم2)... (اسم ن)]]

ويمكن توقعُ تفاوت في الموسومية حسب درجة فعلية الحد بحيث يكون الاسم المشتق (مصدراً أو اسم فاعل) والصفة أقل موسومية، واردين حدّين للجملة، من الحد الجملة. وتحتل أعلى درجات هذه الموسومة التراكيب التي يكون محمولها فعلاً

دالاً على واقعة (عمل أو حدث خاصة) وحدّها الوحيد جملة. بل لعل هذا الضرب من التراكيب غير ممكن إذ إنه من المعقول أن تسند واقعة إلى ذات بيد أنه من العسير إسناد واقعة إلى واقعة أخرى. أمّا التراكيب التي من قبيل (10 أ – ب):

(10) أ – يجوز أن تنتقل هند من مدينة إلى مدينة

ب – تأكّد أن خالداً سيعود

فإن الأفعال الواردة فيها، كما سبق أن بيّنا (الفصل السابق)، أي "**يجوز**" و"**تأكّد**" ليست أفعالا محمولاتٍ وإنما هي مجرد أفعال وَجهيّة، فتكون بذلك بنية هذه التراكيب هي البنية (11) لا البنية (12):

(11) [مخصّص وجهي [قضية]]

ج

(12) [محمول [ج]]

ج

إن صحت هذه الملاحظات أمكننا أن نستنتج ما يلي:

(1) تصنف الحدود التي يمكن أن تواكب محمولَ الجملة أربعة أصناف: حدوداً اسمية غير مشتقة وحدوداً اسمية مشتقة وحدوداً جملاً؛

(2) الحدود الجمل إمّا جمل موصولة "**حرة**" (= جمل موصولة "**لا رأس لها**") أو جمل مُدمجة بواسطة "**مصدري**" (= "**أنْ**"/"**أنّ**"...)

(3) تحكم انتقاء الأنماط الأربعة سلميةُ الحدّية التي تقضي بأن يُرشّح الاسم قبل غيره ليكون حدّا باعتباره أكثر الأنماط الأربعة قدرة على الدلالة على الذوات تليه الصفة ثم الجملة؛

(4) في مقابل سلمية الحدّية، تقضي سلميّةُ المحمولية أن يُرشّح الفعلُ والصفة ليكونا محمولاً للجملة قبل غيرها؛

(5) يشكل الاسم النموذجي، اسمُ الذات، أعلى درجات سلمية الحدّية في حين أنه يحتل أدنى درجات سلمية المحمولية؛

(6) بناءاً على تصور نظرية النحو الوظيفي لدور الجملة بالنظر إلى الواقع الذي تمثله، تكون الجملة النموذجية الجملة المتضمنة لمحمول فعلي وحدود اسميّة وتتفاوت باقي أنماط الجمل موسوميّة حسب ابتعادها عن هذه الجملة النموذج؛

(7) إذا صحّت نموذجية الجملة ذات البنية: [محمول فعلي + حدود اسمية]، أمكن أن يُعدّ ذلك تزكية لافتراض أن الجملة تمثيل لواقعة تشارك فيها مجموعة من الذوات في عالم ممكن ما وأمكن بالتالي التفكير في وضع قيود "**معرفية**" تحدّد سلامة الجمل أو موسوميتها.

ويمكن توضيح تنميط الجمل المقترح والعلاقات السلمية القائمة بين الأنماط بواسطة الرسمين التاليين:

(13)

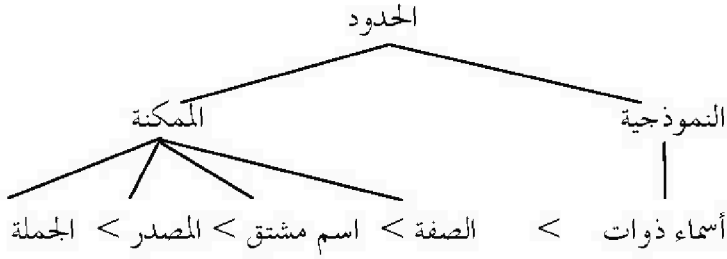

(14)

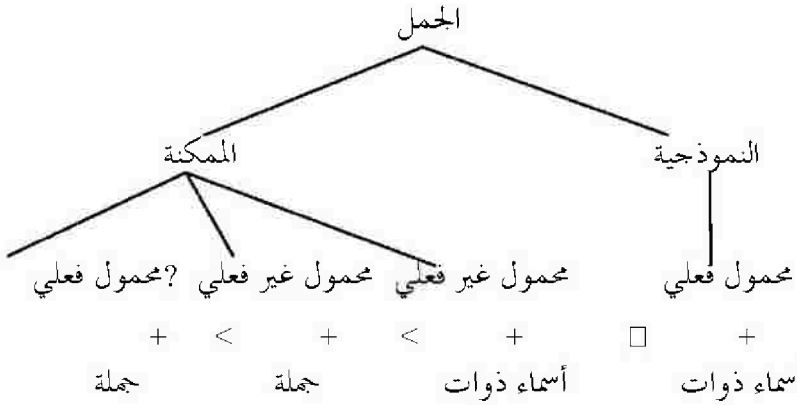

2- الحدود المشتقة:

نقصد بالحدود المشتقة، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، الحدودَ المتضمنة لاسم فاعل واسم مفعول أو مصدر.

يمثل لأسماء الذوات في المعجم ذاته في شكل إطار حملي على أنها محمولات أصول (= غير مشتقة من محمولات أخرى).

من أمثلة ذلك الإطاران الحمليّان (15 أ – ب) اللذان يمثلان، في المعجم، للمحمولين الاسميين "**رجل**" و"**فرس**":

(15) أ – رجل س (س ي: < إنسان >)

ب – فرس س (س ي: < حيوان >)

حيث يؤشر الرمز س إلى المقولة الاسم.

أمّا الحدود المشتقة فإنه يتم تكوينها عن طريق "**قواعد التكوين**" التي تشكل الشق الثاني (مع المعجم) لما يُصطلح عليه، في النحو الوظيفي، بمخزن المفردات. هذه الفئة من القواعد تتخذ دخلاً لها المفردات الأصولَ، كما هو معلوم، فتشتق من هذه المفردات الأصول مفردات فرعيّة.

يتم اشتقاق أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والمصادر من نمطين من المفردات: (أ) المفردات الأصول ذاتها (= الأفعال الثلاثية) أو من (ب) المفردات المشتقة (= الأفعال غير الثلاثية)[1].

2-1- اسم الفاعل:

يشتَقّ اسم الفاعل من فعل ثلاثي أو فعل غير ثلاثي بواسطة قاعدة تكوين تحيل الإطار الحملي الدّخل (= إطار الفعل مصدر الاشتقاق) إلى إطار حملي خَرج (= إطار المفردة المشتقة).

مثال ذلك القاعدة المسؤولة عن اشتقاق اسم الفاعل "**ضاربٌ**" من الفعل الثلاثي "**ضَرب**" التي يمكن صوغها كالتالي:

(16) **دَخْل**: ض ر ب {فَعَلَ} ف (س1) منف (س2) متق

خَرْج: ض ر ب {فاعِل} ف (س1) منف (س2) متق

معنى: "يتسم (س1) بالخاصية الدال عليها الإطار الحملي–الدخل"

وتتخذ قاعدةُ اشتقاق اسم الفاعل من غير الثلاثي دخلاً لها الإطار الحملي خَرجَ قاعدة اشتقاق الفعل غير الثلاثي من فعل ثلاثي.

---

(1) الاشتقاق مُسلسل يمكن أن يكون منطلقه مفردة أصلا تتفرع عنها مفردة مشتقة تصبح دخلاً لاشتقاق مفردة فرعية أخرى وهكذ دواليك. مثال ذلك المسلسل الاشتقاقي التالي:

"كتب" ← "كاتب" ← "تكاتَب" ← "تَكاتُبُ"

مثال ذلك أن اسم الفاعل "**مُخرج**" يُشتق بواسطة قاعدة تتخذ دخلاً لها خَرجَ القاعدة المسؤولة عن اشتقاق الفعل "**أخْرج**" من الفعل "**خَرجَ**" هاتان القاعدتان هما التاليتان:

(17) **دَخْل**: خ ر ج {فَعَلَ} ف (س1) منف

خَرْج: خ ر ج {أفْعَل} س (س0) منف (س1) متق

معنى: "تسبب (س0) في أن تتحقق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي – الدخل".

(18) **دَخْل**: خ ر ج {أفْعَل} ف (س0) منف (س1) متق

خَرْج: خ ر ج {مُفْعِل} س (س0) منف (س1) متق

معنى: "يتسم (س0) بالخاصية الدال عليها الإطار الحملي–الدخل"

2-2- اسم المفعول:

يُشتق اسم المفعول من فعل مبني للمجهول مشتق بدوره من فعل أصل. يعني هذا أن اسم المفعول يتم اشتقاقه بواسطة قاعدة تكوين تتخذ دخلاً لها الإطار الحملي خرْجَ قاعدة تكوين الفعل المبني للمجهول. من أمثلة ذلك القاعدة (20) المسؤولة عن اشتقاق "**مضروب**" التي تتخذ دَخلاً لها خَرجَ القاعدة (19) المسؤولة عن اشتقاق "**ضُرِب**" من الفعل الأصل "**ضَرَب**":

(19) **دَخْل**: ض ر ب {فَعَلَ} ف (س1) منف (س2) متق

خَرْج: ض ر ب {فُعِل} ف (س2) متق

معنى: "يتحمل (س2) تحقيق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي– الدخل".

(20) **دَخْل**: ض ر ب {فُعِلَ} ف (س2) متق

خَرْج: ض ر ب {مفعول} ف (س2) متق

معنى: "يتسم (س2) بالخاصية الدال عليها الإطار الحملي–الدخل"

وقد تطول السلسلة الاشتقاقية بتعدّد محطات الاشتقاق كأن يُشتق اسم المفعول من فعل مبني للمجهول مشتق من فعل تَمّ اشتقاقُه بدوره من فعل أصل. مثال ذلك اشتقاق "**مُستخرج**" من "**استُخرجْ**" المشتق من "**استَخرجْ**" المشتق من "**خَرجْ**"

2-3- المصدر:

نتبنّى افتراض أن المصدر، بخلاف ما يذهب إليه جمهور النحاة القدامى، مشتق من الفعل وليس العكس. يتم اشتقاق المصدر، عن طريق "**قاعدة تكوين المصدر**". من فعلٍ أصل (ثلاثي) أو فعل مشتق (فعل غير ثلاثي). من أمثلة قواعد تكوين المصدر القاعدتان المسؤولتان عن اشتقاق المصدرين "**ضَرب**" و"**إخراج**" من الفعلين "**ضَرَب**" و"**أخرج**" اللتان يمكن صوغها كالتالي:

(21) **دَخْل**: ض ر ب {فَعَلَ} ف (س1) منف (س2) متق

خَرْج: ض ر ب {فَعَل} س (س1) منف (س2) متق

معنى: "تُنسب إلى (س1) الواقعة الدال عليها الإطار الحملي- الدخل في عمومها".

(22) **دَخْل**: خ ر ج {أفعَل} ف (س0) منف (س1) متق

خَرْج: خ ر ج {إفعَال} ف (س0) منف (س1) متق

معنى: "تُنسب إلى (س0) الواقعة الدّال عليها الإطار الحملي-الدخل في عمومها".

وتُصدق هنا أيضا ظاهرة الاشتقاق المتسلسل حيث يمكن اشتقاق المصدر من فعل مشتق من فعل مشتق بدوره من فعل أصل. من أمثلة ذلك المصدر "**تَعاظُم**" المشتق من "**تَعاظَم**" المشتق من "**عاظَم**" المشتق من "**عَظُم**".

من الأمثلة التي صُغناها لقواعد اشتقاق اسمي الفاعل والمفعول والمصدر، يمكن أن نستنتج ما يلي:

(أ) يحتفظ المشتق بنفس محلاتية الفعل مصدر الاشتقاق: إذا كان الفعل أحادياً ظل المشتق أحادياً. مثال ذلك "**جلس**" الذي يعطي "**جالس**" و"**جلوس**" ويأخذ كمشتقيه موضوعاً واحداً وإذا كان الفعل ثنائياً أتى المشتق ثنائيا كالفعل "**ضرب**" الذي يعطي "**ضارب**" و"**ضَرَب**" ويأخذ كمشتقيه موضوعين اثنين كما يتبين من القاعدتين (16) و(12).

(ب) وتأخذ موضوعاتُ المشتق نفس الوظائف التي تأخذها موضوعاتُ الفعل الأصل كما يتبين من القواعد (16) و(20) و(21) و(22).

مفاد هذا أن القواعد المسؤولة عن اشتقاق اسمي الفاعل والمفعول والمصدر تندرج في زُمرة قواعد التكوين المحافظة على المحلاّتية[1] وعلى الوظائف الدلالية وإن كانت تحدث تغييراً في المقولة المعجمية حيث تنقل الفعل إلى اسم.

(ج) يحدث مع ذلك تغيير في المحلاّتية حين يُؤخَذ المشتق على جهة التمام. إذا قارنا بين الجملتين (23 أ) و(23 ب):

(23) أ – خالد قاتلٌ هنداً اليوم أو غداً

ب – رأيتُ قاتلَ هندٍ

ج –* خالد قاتلُ هندٍ اليوم أو غداً

د –* خالٌ قاتلٌ هنداً أمس

تبيّن أن اسم الفاعل يحتفظ بمحلاتية الفعل الأصل حين يدل على واقعة غير تامّة وتتغير محلاتيّتُه حين يرد دالاً على واقعة تامّة. في هذه الحالة يفقد اسم الفاعل خاصيّة الفعلية فيُصبح صفةً أو اسم ذات ويكون بذلك أقرب الى الاسم النموذجي. دليل ذلك أنه يكتسب الخصائص البنيوية للاسم النموذجي كما يتبين من التناظر البنيوي بين الحد "**قاتلَ هندٍ**" في (23 ب) والحد "**كتاب خالد**" في (3 ب). أمّا اسم الفاعل المحتفظ بخصائصه الفعلية فإنه لا يسوغ أن يَرِد حدّاً:

(24) أ – اكره قاتل هند

ب – أكره قاتلاً هنداً غداً

3– الحد الإسميّ النموذجي: دوره وبنيته:

لنذكّر بأننا نقصد بالجد الاسمي النموذجي الحدّ الذي تتوافر فيه خاصيتَان: (أ) أن يكون "رأسُه" اسماً و(ب) أن يُحيل على ذات.

نفرد هذا المبحث لدراسة الدور الذي تقوم به هذه الحدود وكيفية تكوينها على أساس هذا الدور. فيما يخص الشق الثاني من المبحث، نعرض لبنية الحد النموذجي كما وردت في نموذج النحو الوظيفي الأول (ديك 1978 و1989) ثم

(1) صنفنا في (المتوكل 1988 أ) قواعد الاشتقاق أصنافاً ثلاثة: (أ) القواعد التي تقلص المحلاتية (كالبناء للمجهول) و(ب) القواعد التي توسّع المحلاتية (كقاعدة العليّة) و(ج) القواعد التي تحافظ على المحلاتية (كقاعدة التنكير).

لاقتراح رايكوف (1992) الذي يوازي بين بنية الحد وبينة الحَمْل باعتبار أن كلتا البنيتين تتضمنان ثلاث طبقات متماثلة ثم لاقتراح المتوكل (قيد الطبع) الذي يرمي الى توسيع هذا التوازي حيث يناظر لا بين بنية الحد وبنية الحمل فحسب بل بين بنية الحد وبنية القضية أو بنية الجملة كذلك.

3-1- دور الحد:

3-1-1- الإحالة وتعريف الحد:

يعرّف ديك (ديك 1989: 111) الحد بأنه **"كل عبارة يمكن استعمالها للإحالة على ذات أو ذوات في عالم ما"**.

يستدعي هذا التعريف للحد الملاحظات التالية:

(أ) يحصر ديك دور الحد في الإحالة على ذات أو ذوات. وهذا هو فعلاً الدور الذي تَقوم به الحدود داخل الجملة باعتبارها تعبيراً عن واقعة ما. محمولُ الجملة يدل على الواقعة في حد ذاتها في حين تدل الحدود على الذوات المشاركة في هذه الواقعة. ففي الجملة (25)، مثلا، يدل المحمول "**قابل**" على واقعة لقاء ويدل الحدّان "**خالد**" و"**هند**" على الذاتين المشاركتين في الواقعة في حين يُحيل الحدُ "في **الحديقة**"، باعتباره لاحقاً، على الظرف المكاني الذي تحققت فيه الواقعة:

(25) أ – قابل خالد هنداً في الحديقة

(ب) يَعُدّ ديك حدّاً كلّ عبارة تحيل على كلّ ما يشكل معطى قائم الذات (entity) فيكون بذلك تعريفهُ للحد تعريفاً واسعاً يدخل فيه ما يدل على الذوات وغير الذوات (الحدود الاسمية والصفية والمصدرية والجملية). وبتوسيع مفهوم الحد يتسع كذلك مفهوم الإحالة بحيث يصبح من الممكن أن نتحدث عن إحالة المصدر وإحالة الجملة– الحد (على واقعة) بالإضافة إلى إحالة الاسم.

(ج) ليس من الضروري، حسب هذا التعريف، أن يحيل الحدّ على ذات توجد في عالم الواقع. فقد يحيل الحد على ما لا وجود له إلاّ في تخيلنا. من أمثلة ذلك "**الغول**" و"**العنقاء**" وهما حدّ أن يدلان على ذاتين خياليتين كما هو معلوم.

3-1-2- طبيعة الإحالة:

تُعدّ الإحالة، في نظرية النحو الوظيفي، عمليةٌ ذات طبيعة تداولية تقوم بين المتكلم والمخاطب في موقف تواصلي معين ويستهدف بها المتكلم أن يحيل المخاطب على ذات معينة وفقاً للنموذج التالي:

(26) **"يحيل م خ على ذ بواسطة ح"**

حيث م = المتكلم؛ خ = المخاطب؛ ذ ذات؛ ح = حدّ.

ممّا يدّعم افتراض أن الإحالة عملية **تداولية** ما يلي:

(أ) تقتضي الإحالة وجود مخاطب وموقف تواصلي معين بحيث لا إحالة بدون سياق؛

(ب) يختلف كمُّ المعلومات التي يقتضيها نجاح عملية الإحالة (= تعرّف المخاطب على الذات المحال عليها (باختلاف ما يفتقر إليه المخاطب ليتعرف على المحال عليه. فعملية الإحالة كباقي العمليات التداولية (= الأفعال اللغوية، الاستلزام الخطابي...) تخضع لقاعدة الكم الحوارية التي يصوغها جرايس (جرايس 1975) على النحو التالي:

(27) **"لا تُعطِ من المعلومات إلاّ ما يقتضيه الموقف"**

(ج) لا يؤثر الخطأ في الإحالة في تركيب الجملة ولا في دلالتها بل يظل محصورا في المعارف العامة عن الواقع. مثال ذلك الجملة (28 ب) التي لا تكمن غرابتها في تركيبها ولا في دلالتها:

(28) أ - شاهدت منارة مراكش

ب -* شاهدت منارة الدار البيضاء.

3-1-3- أنماط الإحالة:

يذهب ديك (ديك 114:1989) إلى أن الإحالة، بوجه عام، إحالتان: (أ) "**إحالة بناء**" و(ب) "**إحالة تعيين**". ويُعرّف هذين النمطين من الإحالة على النحو التالي:

(29) **إحالة البناء:**

"يستعمل المتكلم **م** الحدّ **ح** ليتيح للمخاطب **خ** إن يبني الذات **ذ** للحدّ **ح** وأن يُدرج، بالتالي الذات **ذ** في نموذجه الذهني (Mental model)".

(30) **إحالة التعيين:**

"يستعمل المتكلم **م** الحدّ **ح** ليتيح للمخاطب **خ** أن يتعرف على الذات **ذ**"

لتوضيح التمييز بين إحالة البناء وإحالة التعيين، نأخذ المثال التالي:

(31) "اشتريت **كتاباً** البارحة. بدأت أقرأ **ذلك الكتابَ** اليوم".

في الشق الأول من (31) يُحيل الحد "**كتاباً**" على ذات غير متوافرة لدى المخاطب حين زمن التكلم ويطلب المتكلم منه أن يتصورها ويبنيها ثم يضيفها إلى مخزونه الذهني. أمّا في الشق الثاني، فيُحيل الحد "**ذلك الكتاب**" على نفس الذات لكن بعد أن أصبحت معروفة لدى المخاطب، بعد أن أدرجها في مخزونه الذهني.. من هذا المثال يتبيّن أن إحالة التعيين عمليتان متمايزتان لكنهما تترابطان إذ إن الإحالة الثانية لا تتم إلا بعد أن تتم الإحالة الأولى، فلا يمكن أن يُطلب من المخاطب أن يتعرف على ذات ما إلا بعد أن يكون قد أدرج هذه الذات في نموذجه الذهني.

وتكمن، حسب ديك (ديك 1989: 114) مصادر المعلومات التي يستخدمها المخاطب للتعرف على ذات ما، في ما يلي:

(1) مخزون المخاطب المعلوماتي العام؛

(2) الخطاب السابق (أو السياق اللغوي)؛

(3) الموقف التخاطبي (السياق المقامي)؛

(4) عملية استدلالية.

وهذه أمثلة للمصادر المعلوماتية الأربعة وكيفية استخدامها في عملية التعرف على المحال عليه:

(32) أ – أغادر البيت حين تشرق **الشمس**

ب – قابلت فتاة أوّل أمس. **ثم رأيتها** اليوم ذاهبة إلى المدرسة.

ج – هل ترى الرجل القادم نحونا

د – أردت أن أسافر مع خالد إلى الخارج لكنني لم استطع توفير ثمن **التذكرة**.

لنرَ الآن كيف يمكن أن نتصوّر اشتغال "نموذج مستعمل اللغة الطبيعية" حين يكون المخاطب أمام إحالة بناء أو إحالة تعيين لنذكّر قبل ذلك بأن ما يُؤهّل

مستعمل اللغة الطبيعية لإنتاج أو تأويل العبارات اللغوية (= لأن يتواصل مع غيره) خمسُ ملكات تتفاعل قالبياً فيما بينها وهي الملكة اللغوية والملكة المعرفية والملكة المنطقية والملكة الإدراكية (= الحِسيّة) والملكة الاجتماعية ويمكن، على أساس هذا، أن نفترض أن هذه الملكات تشتغل حين يتعلق الأمر بالإحالة على الشكل التالي:

(أ) إذا كانت الإحالة إحالة بناء، يستمد المخاطب من الحدّ ذاته العناصر التي تتيح له فهم معنى هذا الحد مستعملاً بذلك ملكته اللغوية ثم يستعين بملكته المعرفية ليبني، انطلاقا من معارفه العامة، الذات التي يحيل عليها الحدّ المعنى بالأمر ثم بعد ذلك، يُدرجه في مخزونه الذهني بفضل هذه الملكة؛

(ب) أمّا إذا كانت الإحالة إحالةَ تعيين، فإن المخاطب يلجأ، كما في الحالة الأولى، إلى ملكته اللغوية ليفهم معنى الحدّ المحيل ثم بعد ذلك يبحث عن الذات المحال عليها مستعينا:

(1) بملكته المعرفية التي ترشده إلى اللذات المطلوبة كما هو الشأن بالنسبة للذوات المندرجة في المخزون المعرفي العام **كالشمس** و"**القمر**" و"**الليل**" و"**النهار**" وغير ذلك أو للذاوات التي سبق للمخاطب أن بناها واختزنها؛

(2) أو بملكته اللغوية ذاتها إذا كان المحال عليه قد ورد في السياق السابق كما هو الشأن بالنسبة للإحالة الواردة في الجملة (31)؛

(3) أو بملكته الإدراكية إذا كانت الذات المحالُ عليها مما يُدرَك حسيّاً من الموفق التواصلي كما هو الشأن في الجملتين التاليتين:

(33) أ – اشتريت **ذلك الكتاب** الذي فوق الطاولة

ب – انصت إلى **هذه الأغنية** فإنها من أجمل ما غنت أم كلثوم.

(4) أو بملكته المنطقية إذا كانت الإحالة تستدعي عملية استدلال يُشتق بواسطتها إحالة حدّ من إحالة حدّ آخر كما يحصل، مثلا، في الجملة (34) حيث يتوصل إلى إحالة الحد "**المفتاح**" من إحالة الحد "**الباب**".

(34) أردت أن أغلق **الباب** إلا أني لم يكن معي **المفتاح**.

يمكن إذن أن نفترض أن قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية الخمسة (التي تطابق ملكات مستعمل اللغة الخمس) تشتغل كما هو موضح في الرسم التالي:

(35) أ-

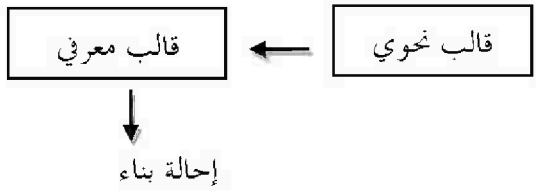

ب-

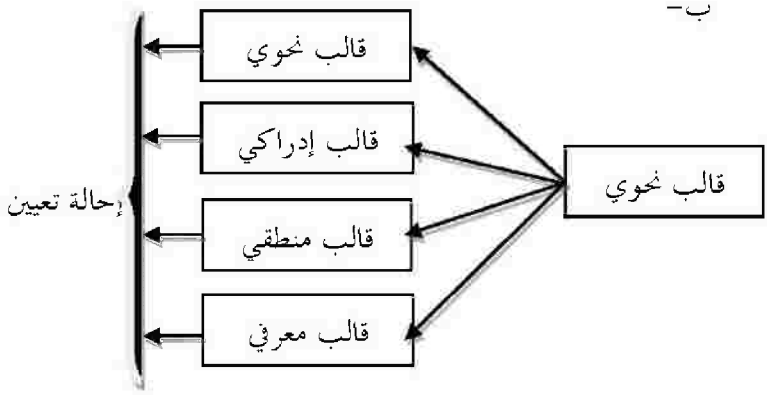

وقد تستدعي عملية الإحالة إسهام القالب الاجتماعي ويحدث ذلك حين يتعلق الأمر بما يندرج في نسق اجتماعي – ثقافي معيّن من أمثلة ذلك العبارات "**جلباب**"، "**خمار**"، "**نقاب**"، و"**عمامة**" التي يمكن أن يُدرك معناها كمفهوم من دلالتها اللغوية لكن التعرف على ما تحيل عليه يقتضي الإلمام بالنسق الاجتماعي – الثقافي العربي – الإسلامي.

قبل اختتام هذه الفقرة، نودّ أن نعود إلى ما يدعّم ورودّ التمييز بين إحالة البناء وإحالة التعيين. سبق أن بيّنا أن هاتين الإحالتين عمليتان تداوليتان متمايزتان تتمان في طبقتين سياقيتين مختلفتين. ويطابق هذا الفرقَ التداولي فرقٌ بنيوي يتجلّى أساساً في ما يلي:

(1) يأخذ الحد المحيلُ إحالة بناء الوظيفة التداولية "**بؤرة الجديد**" أو الوظيفة التداولية "**المحور الجديد**" في حين يأخذ الحد المحيل إحالة تعيين إما الوظيفة "بؤرة المقابلة" أو الوظيفة "**المحور المعطي**". ويعلّل هذا أن المحال عليه في الحالة الأولى ذات "**جديدة**" غير متوافرة لدى المخاطب في حين أنه في الحالة الثانية ذات "**معطاة**" توجد في مخزون المخاطب حين تتم عملية التخاطب؛

(2) يرد الحد المحيل إحالة بناء مُنَكّراً في حين أن الحد المحيل إحالة تعيين لا يرد إلاّ معرّفاً. وعلة ذلك أن الحدّ الأوّل يحيل على ذات غير متوافرة لدى المخاطب بيد أن الحد الثاني يحيل على ذات توجد في مخزون المخاطب أو من الممكن أن يستدلّ عليها من عناصر مخزونه؛

(3) يرد الحد المحيل إحالة بناء، إذا كان محوراً جديداً يتم إدراجه لأول مرة، في تراكيب خاصة كالتراكيب "التقديمية" (Presentative constructions) يقل ورود الحدّ المقابل فيها:

(36) أ – هنا رجل
ب – في بيتنا رجل
ج – ? هنا الرجل
د – ? في بيتنا الرجل.

(4) يجوز أن يتصدر الجملةَ الحدُّ المحيلُ إحالة تعيين في حين أن ذلك لا يسوغ إذا تعلق الأمر بالحد الآخر إلاّ إذا كان بؤرة مقابلة:

(37) أ – الرجل جاء
ب – الرجل في الدار

(38) أ – رجل جاء (بنبر "**رجل**")
ب –* رجل جاء (يعدم نبر "**رجل**")
ج – رجل في الدار (بنبر "**رجل**")
د –* رجل في الدار (بعدم نبر "**رجل**")

(5) من المعلوم أن الحد "**النكرة**" يختلف عن الحد "**المعرفة**" من حيث إن الأول يوارد جملة موصولية دون موصول وأن الثاني يوارد جملة موصولية تتضمنا موصولاً:

(39) أ – قابلت فتاة زارتنا أمس
ب – قابلت الفتاة التي زارتنا أمس
ج –* قابلت فتات التي زارتنا أمس
د –* قابلت الفتاة زارتنا أمس

علة ذلك أن المعلومة التي تتضمنها الجملة الموصولية في الحالة الأولى معلومة "**جديدة**" في حين أنها معلومة "**معطاة**" (= متوافرة لدى المخاطب) في الحالة الثانية.

بتعبير آخر، يزوّد المتكلمُ المخاطب في الجملة (39 أ) معلومةٍ ("**زارتنا أمس**") إضافية ثانوية في حين أنه يزوّد المخاطب في الجملة (39 ب) بمعلومة متوافرة لديه تمكنه من التعرف على ما يحيل عليه الاسم "**فتاة**". إذا صحت هذه الملاحظة أمكننا أن نستنتج أمرين:

أولا: أن الموصول لا يظهر إلاّ مع الحدّ المحيل إحالة تعيين؛

ثانيا، أن الجمل الموصولية الواردة في الحدود المحيلة إحالة بناء ليست جملاً تقييدية (Restrictive) بل إنه من الممكن أن تشكّك في موصولية الجمل الواردة في التراكيب التي من قبيل (39 أ) لأنها فاقدة لسمتين أساسيتين: (أ) تضمن موصولٍ و(ب) القيام بدور تقييد الاسم الرأس.

في نفس السياق يُلاحظ أن الجمل الموصولية المسماة "**غير تقييدية**" أو "**بدليّة**" يمكن أن توارد الحد المحيل إحالة بناء بخلاف مقابله المحيل إحالة تعيين:

(40) أ – قابلت فتاة، من زارتنا أمس

ب –* قابلت الفتاة من زارتنا أمس

ويؤيد هذا فكرة أن الجملة التي تَردُ مع الحد المحيل إحالة بناء متضمنة لمعلومة إضافية جديدة.

(6) يُشترط في "**المبتدأ**" أن يكون حدّاً محيلاً إحالةَ تعيين كما يتبين من المقارنة بين (41 أ) و(42 ب):

(41) أ – الكتاب قرأته

ب –* كتاب قرأته

وعلة ذلك في أن الحد المبتدأ يحيل على الذات التي تشكل مجال الخطاب والتي يجب، بالتالي، أن يتعرف عليها المخاطب قصد أن تتم عمليّة التخاطب بنجاح.

(7) يمكن أن يتضمن الحد المعيّن (بالكسر) المخصّص الإشاري، بخلاف الحد الباني:

(42) أ – قرأت هذا الكتاب

ب – قرأت الكتاب هذا

ج – قرأت كتاب هندٍ هذا

(43) أ –* قرأت هذا كتاباً

ب –* قرأت كتابا هذا

وواضح أن ذلك راجع إلى أنه من التناقض أن يُشار إلى ذات غير متوافرة لدى المخاطب حين التخاطب (أي حين عملية الإشارة).

3-1-4- طبيعة المحال عليه

سبق أن أشرنا في الفصل الأوّل إلى أن ما يدل عليه الإطار الحملي ليس الواقع وإنما هو تمثيل ذهني لواقعة ما. وتعد الذوات المحال عليها، تبعاً لذلك، ذواتٍ متواجدةً في "**عالم ذهبي**" وليست "**ذوات واقعية**". ويستدل ديك (ديك 1989: 113) على كون ما تحيل عليه الحدود ذواتٍ ذهنية لا ذوات واقعية بثلاثة أمور هي:

(أ) ثمة أشياء كثيرة يمكن أن نحيل عليها وأن نتحدث عنها دون أن يكون لها وجود في عالم الواقع. فمن الممكن أن نحيل على كائنات أسطورية أو خيالية أو افتراضية وأن نبني على هذه الإحالة خطاباً سليماً غير لاحق كخطاب الأساطير وخطاب ما يُسمى "**الخيال العلمي**".

(ب) يُشترط في نجاح عملية الإحالة على ذات ما (واقعية أو غير واقعية) أن يكون للمخاطب تمثل ذهني لهذه الذات. مثال ذلك أني إذا أردت أن أحيل المخاطب على أهرام مصر فيتوجب إما أن يكون لدى المخاطب صورة ذهنية لهذه الآثار أو أن أمدّه بالمعلومات التي تكوّن لديه هذه الصورة قبل أن أحدثه عنها وإلاّ تعذرت عملية التخاطب.

(ج) بفضل هذه الصورة الذهنية يمكن أن تتم عملية التواصل بنجاح حتى في المواقف التي لا تدرك فيها الذوات المحال عليها بطريقة مباشرة. فمن العلوم أننا كثيراً ما نتحدث عن أشياء "**غائبة**"، غير متوافرة حين نتحدث عنها لأن الصور الذهنية التي لدينا تغنينا عن الإدراك المباشر للذوات الواقعية. مثال ذلك أنني يمكن أن أنتج النص (44) عن الذوات "**الطالب**" و"**كتاباً**" و"**إحدى المكتبات**" و"**صديقه**" دون أن تكون هذه الذوات حاضرة حين إنتاج النص:

(44) "اشترى **الطالب كتابا من إحدى** المكتبات وبعد أن أنهى قراءته أعاره لصديقه"

فنجاح هذا النص في تضمنه الصور الذهنية لتلك الذوات التي تتوافر لدى المخاطب أو التي يبنيها بناءَ. ويمكن إضافةً إلى ما أورده ديك من أدلة ما يلي:

(د) تختلف الصور الذهنية من لغة إلى أخرى والذات في عالم الواقع واحدة، وعلة ذلك أن كل عشيرة لغوية تتمثل الواقع تمثلاً ذهنيا يختلف عن التمثلات الذهنية في العشائر اللغوية الأخرى. مثال ذلك "**كتاب**" في العربية ومقابله "**livre**" في الفرنسية اللذان يدلاّن على صورتين ذهنيتين مختلفتين وهما "ما هو مكتوب" و"المادة التي كان يكتب عليها قبل ظهور الورق" وإن كانا يحيلان على نفس الشيء في عالم الواقع؛

(هـ) يمكن أن نَعُدّ المفردات "**المترادفة**" أسماء لصور ذهنية مختلفة للذات الواحدة ويمكن أن نقول، بالتالي، إننا نكون أمام ظاهرة ترادف حين نكون أمام مجموعة من المفردات محيلةٍ على صور ذهنية مختلفة لنفس الذات في عالم الواقع. ويمكن التمثيل لذلك بالمفردات المتعددة الدالة على "**الأسد**" في اللغة العربية والتي تختلف معانيها باختلاف الصور الذهنية لهذا الحيوان؛

(و) من مشاكل الترجمة الأساسية ما أوردناه في (د)، أي اختلاف الصور الذهنية للذات الواحدة من لغة إلى لغة. فالترجمة، باعتبارها عملية ثقافية، تنقل صوراً ذهنية إلى صور ذهنية مقابلة. وقد بيّنا في (المتوكل 1995) أن عملية النقل هذه تتم بين بنية تحتيّة – مصدر وبنية تحتية – هدف على أساس أن هاتين البنيتين صورتان ذهنيتان لنفس الواقعة.

3-1-5- أنماط المحال عليه:

ينتهي ديك (ديك 1989: 123) إلى أن أنواع ما يمكن أن يُحيل عليه حدّ ما يمكن أن يختزل في نوعين: مجموعة (Set) وكمّية (Mass)، كما يتبيّن من الرسم التالي:

(45)

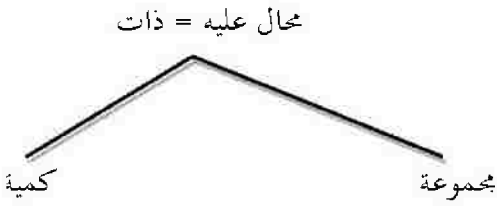

تختلف المجموعة عن الكمية في أن الذوات المنتمية إلى المجموعة تُعدُّ في حين أن الذوات المنتمية إلى الكمية لا تُعَدُّ بل تُكال أو تُقاس أو توزن.

ويمكن أن تكون المجموعة أحادية (= متضمنة عنصراً واحداً) كما يمكن أن تكون نونية أي متضمنة أكثر من عنصر واحد.

على هذا الأساس، يمكن تصنيف الأسماء بالشكل التالي:

(1) أسماء دالة على كمية مثل "**لحم**" و"**ماء**" و"**زيد**"؛

(2) أسماء دالة على مجموعة أحادية وتكون إمّا مشتركة مثل "**كتاب**" و"**قلم**" أو أعلام مثل "**خالد**" و"**هند**" أو مجموعة نونية. وتكون الأسماء الدالة على مجموعة نونية إمّا أسماء جُموعُ مثل "**كُتُب**" **أقلام**" أو أسماء مفردة دالة على جمع مثل "**أسرة**" و"**قوم**" و"**جمهور**" مثلا.

وُرود هذا التصنيف للذوات المحال عليها وما يدعمه نحوياً سنعرض له في فقرة لاحقة. ونشير بالمناسبة إلى أن رايكوف (رايكوف 1992) يقترح تصنيفاً رباعياً تنقسم بمقتضاه الأسماء إلى: (أ) أسماء مفاهيم ("**حريّة**") و(ب) أسماء أشخاص (بالمعنى العام لشخص) و(ج) أسماء كميّات و(د) أسماء مجموعات. ما يخالف بين اقتراح ديك واقتراح رايكوف هو أن الأقسام الأربعة التي يميز بينها رايكوف تُعدُّ، في نظره، سماتٍ جهية اسمية تقابل السمات الجهية الفعلية. وجهة النظر هذه ستشكل موضوع مبحثٍ من المباحث اللاحقة.

3-1-6- الإحالة والتحجر:

لنقارن بين الجملتين التاليتين:

(46) أ – مدت هند **يدها** لخالد لتسلم عليه

ب – طلب خالد **يَدَ** هندٍ من أبيها

ما يتبيّن من هذه المقارنة هو أن المفردة "**يد**" مفردة محلية في الجملة الأولى وفاقدة لهذه الخاصية في الجملة الثانية. ففي هذه الجملة لا تحيل المفردة "**يد**" على العضو المعروف بل تشكل مع المحمول "**طلب**" عبارة واحدة متحجّرة ومن علامات تحجّر هذه العبارة:

(أ) أنها لا تتحمل تعويض أي من عنصريها بمرادف:

(47) أ –* التمس خالد يد هند

ب –* طلب خالد كفّ هند

(ب) وأنها لا تتحمل أن يوصف عنصر من عناصرها:

(48)* طلب خالد **يد** هند النحيلة

(ج) وأنه لا يجوز تغيير رتبة عنصريها كأن يبتدأ بالعنصر "**يد**":

(49)* يد هند طلبها خالد

(د) دلالياً، لا يشكّل المعنى الإجمالي للعبارة مجموعَ معنيي عنصريها بل هو معنى آخر وهو "**خطب**" أو "**طلب هنداً للزواج**"؛

(هـ) وتُضاف إلى هذه العلامات البنيوية والدلالية خاصية فقدان الإحالية.

ولعل فقدان الإحالية وراء خصائص تحجر العبارة سواء ما كان منها دلالياً أم ما كان بنيوياً.

ويترتب عن فقدان الإحالية أن الاسم المعني بالأمر يفقد في ذلك التركيب المخصوص حدّيته فيصبح جزءاً من عبارة واحدة مع المحمول ويمثل له بالتالي في المدخل المعجمي لهذا المحمول.

3-2- بنية الحدّ:

قُدّم للتمثيل لبنية الحد التحتية اقتراحان اثنان: اقتراح ديك (ديك 1978 و1989) واقتراح رايكوف (رايكون 1992) وهما اقتراحان يتمايزان من حيث إن بنية الحد، في الاقتراح الثاني، بنية متعددة الطبقات توازي في ذلك بنية الحمل. في اتجاه هذا الاقتراح، بيّنا (المتوكل قيد الطبع) أن من الحدود ما يشاكل لا الحمل فحسب بل كذلك القضية أو الجملة.

3-2-1- النموذج الأوّل:

3-2-1-1- البنية العامة:

تأخذ بنية الحد، حسب اقتراح ديك (ديك 1989: 115)، الشكل العام التالي:

(50) (Ω س ي: φ_1 (س ي): φ_2 (س ي):...: φ_n (س ي)) [ن ≥1]

عناصر البنية (51) هي:

(1) متغير الحدّ (س ي) الرامز إلى مجموعة الذوات الممكن الإحالة عليها؛

(2) مخصّص (أو مخصّصات الحدّ Ω؛
(3) مُقيّدات الحدّ التي تَرِد في شكل حمل مفتوح في س ي (φ (س ي))؛
(4) النقطتان ":" الرامزتان إلى أن المعلومة الواردة بعدهما، أي φ (س ي)، تقيّد قيمَ س ي الممكنة الواردة قبلهما.

ولنمثل لذلك بالحدّ "**الرجل الكريم**" الذي بنيته هي البنية (51):

(51) (ع1 س ي: رجل (س ي): كريم (س ي))

حيث: ع = معرفة؛ 1 = مفرد.

تُقرأ البنية (51) كالتالي:

(52) "**ذات معرّفة مفردة**" س ي على أن الخاصية "**رجل**" تنطبق على س ي، على أن الخاصيّة "**كريم**" تنطبق على س ي".

ويمكن أن تقرأ نفس البنية، على أساس التعريف المقترح للإحالة، بالشكل التالي:

(53) إشارة من المتكلم إلى المخاطب:
* تعرّف على ذات مفردة س ي/
* **مفتاح 1**: خاصية س ي أنه رجل
* **مفتاح 2**: خاصية س ي أنه كريم

3-2-1-2- المقيدات:

(أ) سبق أن أشرنا إلى أن "**المقيد**" "**حمل مفتوح في س ي**" كما يتبين من التمثيل التحتي العام (50). ويقوم المقيد بدور تقليص مجموعة الذوات المحال عليها إلى مجموعة أصغر. مثال ذلك أن المقيد "**رجل**" يقلص مجموعة الذوات الرامز إليها س ي في الحد (51) إلى مجموعة الرجال في حين أن المقيد "**كريم**" يقلص مجموعة الرجال إلى مجموعة الرجال الكرماء. ويمكن أن تستمر عملية التقليص هذه بإضافة مقيدات أخرى:

(54) قابلت [**الرجل الكريم ذا اللحية البيضاء الساكن قربنا**]

وتتوقف عملية التقليص هذه (وبالتالي عدد المقيدات داخل الحد) على مدى استطاعة المخاطب على التعرف على الذات عليها. فإن كان في اعتقاد المتكلم أن المخاطب قادر على التعرف على ما يُريد الإحالة عليه قلّت المقيدات وكان بالإمكان الاكتفاء بمقيد واحد كما هو الشأن في الجملة (55):

(55) قابلت [الرجل]

وإن كان المتكلم يعتقد أن عملية التعرف تحتاج إلى المزيد من المعلومات تعدّدت المقيدات بتعدد المعلومات المحتاج إليها.

(ب) من سمات الحدّ النموذجي أن يكون أوّلُ مقيداته اسماً دالاً على ذات.

ويمكن أن يتلو هذا المقيد الأول مقيدات أخرى تكون إمّا أسماء:

(56) أ – قابلت أخت **هند**

ب – قابلت أخت **صديقة هند**

أو صفات:

(57) أ – قابلت الجارة **السمراء**

ب – قابلت الجارة **السمراء النحيفة**

أو جملة موصولة:

(58) قابلت الجارة **التي ابتسمت لها أمس**

كما يمكن أن تتلوَ المقيدَ الاسميّ مقيّدات تندرج في أكثر من مقولة كما هو الشأن في (59 أ – ب):

(59) أ – قابلت أخت الجارة التي ابتسمت لنا أمس

ب – قابلت أخت الجارة السمراء التي ابتسمت لنا أمس

(ج) وتقوم بين المقيدات المتواردة في نفس الحدّ أنواع ثلاثة من العلاقات: علاقة عطف وعلاقة تتابع وعلاقة إدماج | .

(1) يمكن أن تقع علاقة العطف في مستوى المقيد الأوّل ذاته:

(60) رأيت [خالدا وهندا]

أو في مستوى المقيدات التي تليه:

(61) أ – قرأت [كتاب [خالد] و[هند]]

ب – قابلت [فتاة [جميلة] و[ذكية]]

ويتم اشتقاق الحدود المتضمنة لعلاقة العطف طبقاً للقاعدة العامة التالية:

(62) $\alpha \leftarrow \alpha_1$ وα_2... وα_n [ن≥1]

حيث و = عاطف مجرد.

مفاد هذه القاعدة أن عنصراً ما يمكن أن يتم توسيعه بإضافة عنصر شريطة أن يكون العنصر المعطوف من نمط المعطوف عليه. وقد وضعنا (المتوكل 1986 و1988 ب و1993 أ) لهذه الغاية "**مبدأ التناظر**" التالي:

(63) **مبدأ التناظر**:

"يُعطف بين المتناظرات"

يضمن المبدأ (63) منع توليد جملٍ لا حنةٍ من قبيل:

(64) أ –* قابلت فتاة وجميلة

ب – قابلت فتاة جميلة وهنديّة.

يكمن لحن (64 أ) في انتماء المتعاطفين إلى مقولتين معجميتين مختلفتين (اسم وصفة)، ويكمن لحن (64 ب) في أن العطف يجمع بين عنصرين منتميين لحقلين دلاليين مختلفين وإن تآلفا من حيث المقولة المعجمية (صفة وصفة).

(2) تقوم بين مقيدات الحدّ علاقة "**تتابع**" حين ترد هذه المقيدات "**متراصفة**" (Stacked) كما هو الشأن في الجملتين (57 أ – ب).

وتقوم هذه العلاقة بين المقيد الاسمي الأول وما يليه وبين أحد المقيدات الأخرى وما يليه كما في الجملة التالية:

(65) قرأت خطاب الجارة السمراء.

ومن حالات الالتباس في هذا الباب التراكيب التي من قبيل (66):

(66) مررت بأخت الجارة الشقراء.

حيث يمكن أن يُفهم المقيد الثالث ("**الشقراء**") على أنه متعلق بالمقيد الثاني ("**الجارة**") كما يمكن أن يُفهم على أنه يتعلق بالمقيد الأول ("**أخت**").

(3) أمّا في الحالة الثالثة فيكون المقيد الموالي مُدمجاً في المقيد السابق كما هو الشأن في الجمل (56 أ – ب) و(58) و(59 أ – ب).

وتُرصد للحالات الثلاث تمثيلات متمايزة كما يتبين من التمثيلات التالية (67 ب) و(68 ب) و(69 ب) للحدود (67 أ) و(68 أ) و(69 أ):

(67) أ – فتاة جميلة وذكية

ب – (كـ1 س ي: فتاة س (س ي): جميلص وذكيص (س ي))

(68) أ – الجارة السمراء النحيفة

ب – (ع1 س ي: جارةس (س ي): السمراء ص نحيف ص (س ي))

(69) أ – كتاب صديقة هند

ب – (ع1 س ي: (كتاب س (س ي)): صديق س (س ي))

(هند س (س كـــ)))

(د) يخضع توارد المقيدات داخل الحدّ الواحدٍ لمجموعة من القيود يمكن تصـــنيفها صنفين: قيوداً على عدد المقيدات وقيوداً على نوع المقيدات.

(1) سبق أن أشرنا إلى أن عدد المقيدات يتفاوت حسب مـــا يقتضـــيه الموقـــف التواصلي، أي حسب ما يحتاجه المخاطب، في اعتقاد المتكلم، ســـواء لبنـــاء المحال عليه إذا كان "**جديدا**" أو للتعرف عليه إذا كان "**معطي**".

يذهب ديك (ديك 1989: 10-11) إلى أن ضابط عملية التواصل الناجح هو ما يسميه "**نظرية الآخر**" (theory of the other) أي ما يعرفه كلٌّ من المخـــاطبين عن معلومات الآخر حين عملية التواصل. ويقترح توضيح العلاقة التخابريةَ القائمة بين المتكلم والمخاطب أثناء عملية التواصل بواسطة الرسم التالي:

(70) متكلم مخاطب

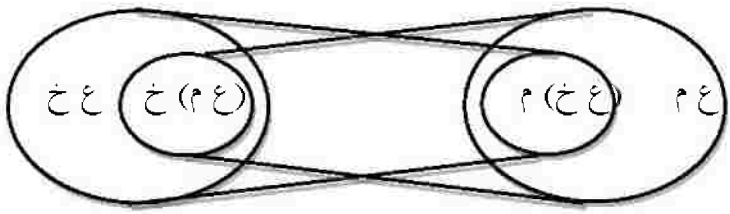

حيث:

(ع خ) م= ما يعتقده المتكلم عن معلومات المخاطب؛

(ع م) خ= ما يعتقده المخاطب عن معلومات المتكلم؛

فيما يخص عدد المقيدات داخل الحدّ، يُتوقّع أن يحدّده (ع خ) م، أي تقـــدير المتكلم لما يتوافر لدى المخاطب من معلومات عن الذات التي يحيل عليها الحـــد: إذا كان المتكلم يعتقد أن المخاطب يكتفي بمعلومة واحدة لبناء المحال عليه أو للتعـــرف عليه بَنَى حدّاً ذا مقيد واحد:

(71) لقد اشتريت البيت

وإذا كان المتكلم يعتقد أن المخاطب يحتاج إلى أكثر من معلومة واحدة بنى حدّا متعدد المقيدات يضمن اهتداء المخاطب إلى المحال عليه:

(72) لقد اشتريت البيت القديم الذي بجوار المقهى.

ويمكن أن يكتفي المتكلم بالإحالة بواسطة ضمير إذا كان يعتقد أن المخاطب لا يحتاج أكثر من ذلك بل يمكن ألاّ يحيل على الإطلاق في حالات قُصوى يصبح فيها التعبير عن المحال عليه من باب الحشو:

(73) أ – قد اشتريته

ب – لقد اشتريت وانتهى الأمر.

قد يخطئ المتكلم، في بعض الحالات، في تقديره لمعلومات المخاطب فيضطر إلى تعديل (ع خ) م وتزويد المخاطب بما يحتاجه، كما هو الشأن في الحوار التالي:

(74) م = لقد اشتريت البيت القديم

خ = أي بيت؟

م = البيت القديم الذي بجانب المقهى.

ملحوظة: يتبين من التراكيب التي من قبيل (73 ب) أن محلاّتية المحمل لا تحدّدها الدلالة أو التركيب فحسب بل كذلك التداول. فالمحمول "**اشترى**" وإن كان دلالةً وتركيبا محمولاً ثنائياً (يأخذ موضوعاً منفداً وموضوعاً متقبلاً) يمكن أن يُستعمل دون موضوعه الثاني إذا كان (ع خ) م يتيح ذلك. ويمكن القول، في نفس السياق، أن للمحدّد التداولي لمحلاّتية المحمول الغلبة بالنظر إلى المحدّدين الدلالي والتركيبي. هنا أيضا، يبرز ورود الطرح القائل بتحديد استعمال العبارات اللغوية لبنية هذه العبارات.

بالإضافة إلى عنصر الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب يورد رايكوف (رايكون 1992: 7-11) وسائط أخرى تتحكم بدرجات متفاوتة في عدد عناصر الحدّ. هذه الوسائط هي التالية:

أولا، يصنف كابيل (كابيل 1965) اللغات صنفين: (أ) لغات يسود فيها التعبير عن الذوات و(ب) لغات يسود فيها، في المقابل، التعبير عن الحدث (Objet-dominated languages/Event-dominated languages). تمتاز الفئة الأولى من

اللغات بغنى الحدود الصرفي-التركيبي وفقر نسبي في المحمول (الفعل خاصة) في حين تتسم الفئة الثانية بغنى المحمول وفقر الحدود. ولعل اللغة العربية تندرج في الفئة الثانية أكثر مما تنتمي إلى الفئة الأولى.

ثانيا، ثمة لغات تحيل على ذات بواسطة حدّ واحد يتضمن مقيدات متتابعة أو مُدمجة كما هو الشأن في العربية مثلاً وتوجد في المقابل، لغات تحيل على نفس الذات بواسطة عناصر متقطعة. ويبدو أنه لا يوجد في الفئة الثانية من اللغات ما يمكن أن يُعادل "المركب الاسمي".

ثالثا، تميل بعض اللغات إلى تعديد الحدود في نفس الجملة عوضاً عن الإحالة بواسطة حدّ واحد تلافياً لتعقيد الحدود. في هذا الصنف من اللغات تتوزع نفس المعلومات على حدود بسيطة متعدّدة بدلاً من أن تنحصر في حدّ واحد معقّد.

رابعا، ثمة نزوع عام إلى تفضيل تعديد المقيدات المدمجة (أسماء وجمل موصولة) على تعديد المقيدات المتتابعة (الصفات). على هذا الأساس، تكون التراكيب التي من قبيل (75 أ) أكثر استعمالاً من التراكيب التي من قبيل (75 ب).

(75) أ – رأيت الفتاة التي تسكن قربنا والتي تعمل في المصنع المجاور

ب – رأيت الفتاة الساكنة قربنا العاملة في المصنع المجاور.

خامسا، يُلاحَظ (المراجع المحال إليها في رايكوف 1992: 10) أنه بالرغم من إمكان تعديد مقيدات الحدّ الواحد دون الإخلال بسلامة الجملة، لا يتعدى عدد هذه المقيدات في الخطاب العادي ثلاثة. إن صحّت هذه الملاحظة كانت التراكيب التي من قبيل (76 ب) موسومة إذا قورنت بالتراكيب التي من قبيل (76 أ):

(76) أ – قابلت أخت صديق خالد

ب – قابلت أخت صديق خالد السمراء التي تعمل في المصنع الذي يوجد بجوار بيتنا.

ومن الراجح أن ما يعلّل موسومية التراكيب التي من قبيل (76 ب) أن المخاطب يجد صعوبة في تحليلها وبالتالي في فهمها دفعة واحدة.

(2) يخضع توارد المقيدات داخل الحدّ الواحد إلى قيود دالية-تداولية نورد أهمها في ما يلي:

أولا، يُشترط في توارد المقيدات المتتابعة أن تتوالى من الأعمّ إلى الأخص قصد أن تفي بوظيفة التقييد. لذلك لا يسوغ أن يكون المقيد الثاني، مثلا، أعمّ من المقيد الأول كما في التركيب التالي:

(77)* حضر مدرّسة الرياضيات الأساتذةُ

من الواضح أن لحن (77) يؤول إلى كون المقيد الثاني ("**الأساتذة**") أعم من المقيد الأول ("**مدرّسو الرياضيات**") الأمر الذي يخل بعلاقة التقييد المشترط قيامها بين عناصر الحدّ. والصحيح أن يقدم العنصر الثاني على الأول:

(78)* حضر الأساتذة مدرّسو الرياضيات.

وقد يكون التركيب (77) جائزاً إذا أوّلنا مجموعة الأساتذة على أساس أنها أخص من مجموعة مدرّسي الرياضيات التي قد تضم الأساتذة وغير الأساتذة أو إذا ما أولنا الأساتذة على أساس أنه بدل من مدرسي الرياضيات لا مقيّد كما سنرى في فقرة لاحقة.

ثانيا، يُشترط في المقيد الثاني، إذا كان الحد يحيل إحالة بناء، أن يكون معرّفا إذا كان مفرداً وأن يرد دون موصول إذا كان جملة:

(79) أ – اشتريت معطفاً جميلاً

ب –* اشتريت معطفاً الجميل

(80) أ – اشتريت معطفاً يقيني من البرد

ب –* اشتريت معطفا الذي يقيني من البرد.

ويشترط عكس ذلك إذا كان الحد محيلاً إحالة تعيين:

(81) أ – اشتريت المعطف الجميل

ب –* اشتريت المعطف جميلاً

(82) أ – اشتريت المعطف الذي يقي من البرد

ب –* اشتريت المعطف يقي من البرد

ثالثا، فيما يخص الجمل الواردة مقيدات، يشترط في قولها الإنجازية أن تكون إخباراً وأن تنتمي إلى النمط الجملي الخبر:

(83) أ – قرأت كتاباً يستحق المطالعة

ب –* قرأت كتاباً يستحق المطالعة

ج –* قرأت كتاباً طالعْهُ.

مفاد هذا القيد أن الجملة الخبرية المتضمنة لإخبار وحدها يُمكن أن تقوم بوظيفة التقييد.

رابعا، من المعلوم أن محمول الجملة يفرض على محلات موضوعاته قيود توارد تنتقي على أساسها المفردات المناسبة. مثال ذلك، أن المحمولين "**نام**" و"**نائم**" يقتضيان أن يكون موضوعهما متسماً بسمة "**حي**":

(84) أ – نام ف (س ي: <حي>) متض

ب – نائم ص (س ي: <حي>) متض

على أساس هذا القيد، تُقصى الجملتان (86 أ – ب) على أنهما خارقتان له في مقابل الجملتين (85 أ – ب) اللتين ترضيانه:

(85) أ – نام الطفل

ب – الطفل نائم

(86) أ –* نام الكرسي

ب –* الكرسي نائم

نفس هذه العلاقة القائمة بين المحمول وموضوعاته نجدها قائمة بين المقيدات المتواردة في الحدِّ الواحد، كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين:

(87) أ – رأيت طفلاً نائماً

ب –* رأيت كرسيّاً نائماً

لحن الجملة (87 ب) كامن في خرق قيد الحيوية الذي يقتضيه المقيد الثاني ("**نائم**") في الاسم الذي يقيّده.

نستنتج من هذه الملاحظة ثلاثة أمور هامة: **أولها** أن توالي المقيدات داخل الحدّ الواحد يجب أن يستجيب لقيود توارد؛ **ثانيها**، أن قيود التوارد هذه هي نفسها التي يخضع لها موضوعات محمول الجملة **وثالثها**، وهو الأهم، أن بنية الحدّ تشاكل بنية الحمل وهي قضية سنعالجها بتفصيل في مبحث لاحق.

خامسا، يقتضي التقييد أن يكون العنصر المراد تقييده قابلاً للتقييد، أي أن يكون من الممكن تقليصه. خاصية القابلية للتقييد هذه غير متوافرة في أسماء الأشخاص، لذلك التراكيب التي من قبيل (89 أ – ب) تراكيب لاحنة إن فهمت على أن الصفة أو الجملة الموصولة عنصر مقيّد.

(88) أ –* قدمت هند الجميلة

ب –* قدمت هند التي تدرس بكلية الحقوق

ويكمُن لحن (88 أ – ب) في أن اسم الشخص يشكّل، في مقابل الاسم المشترك، أعلى درجات إحالة التعيين فلا يحتاج، لذلك، إلى مقيدات تسهم في تعيينه. ويفقد هذه الخاصيّة حين يُستعمل استعمال الاسم المشترك فيتحمّل آنذاك التقييد:

(89) أ – قدمت الهند الجميلة

ب – قدمت الهند التي تدرس بكلية الحقوق

يجعل من الجملتين (89 أ – ب) جملتين سليمتين في مقابل الجملتين (88 أ – ب) أن العَلم ("**هند**") فيهما يحيل على عنصر من مجموعة يتميز بخاصية الجمال أو خاصية الدراسة بكلية الحقوق. فالجملتان (89 أ – ب) بخلاف الجملتين (88 أ – ب)، تؤوّلان على أساس أنهما مرادفتان للجملتين (90 أ – ب):

(90) أ – من بين الهندات قدمت الهند الجميلة

ب – من بين الهندات قدمت الهند التي تدرس بكلية الحقوق.

3-2-1-3- هل كل عناصر الحدّ مقيدات؟

حدّدنا مفهوم التقييد على أساس أن كلّ عنصر من عناصر الحدّ يسهم في تقليص مجموعة الذوات الممكن الإحالة عليها قصد تمكين المخاطب إما من بناء ما يريد المتكلم الإحالة عليه أو من التعرف عليه إذا كان متوافراً في مخزونه الذهني. ورأينا أن مفهوم التقييد هذا يصدق على العناصر المتتابعة أو المدمجة أو المعطوفة. إلاّ أن الحدّ قد يتضمن عناصر تقوم بدور آخر غير دور التقييد كما حدّدنا. ولنأخذ مثالين اثنين وهما:

(أ) سبق أن بيّنا أن دور الصفات هو تقييد العنصر الموصوف أي تقليص إحالته كما هو الشأن في الجملة (57 ب) المعاد سوقها للتذكير:

(57 ب) قابلت الجارة السمراء النحيفة.

في هذه الجملة تقلّص الصفةُ "**السمراء**" مجموعة الجارات إلى مجموعة أصغر، مجموعة الجارات السمراوات ثم تقلّص الصفة "**النحيفة**" مجموعة الجارات السمراوات إلى مجموعة أصغر، مجموعة الجارات السمراوات النحيفات.

لنقارن الآن الصفات الواردة في الجملة (57 ب) بالصفات الواردة في الجملتين التاليتين:

(91) أ – قرأت مقالاً رائعاً

ب – زارني ضيف فظيع

من الواضح أن الصفتين "**رائعاً**" و"**فظيع**" لا يقومان بدور تقليص مجموعة ما إلى مجموعة أصغر بقدر ما تعبران عن موقف المتكلم من الذات التي يحيل عليها المقيد الأول ("**مقالاً**") و"**ضيف**").

فلا يمكن إذن أن يقال عن هاتين الصفتين إنهما مقيدين كما نقول ذلك عن الصفتين "**السمراء**" و"**النحيفة**" في الجملتين (58 ب).

سنوفي هذه الظاهرة حقها من الدراسة في مبحث لاحق.

(ب) يكمن الفرق بين الجملتين التاليتين:

(92) أ – يذهب الطلبة اللذين يهوون الشرق إلى مصر

ب – يذهب الطلبة، اللذين يهوون الشرق، إلى مصر

في اختلاف الدور الذي يقوم به التركيب الموصول "**اللذين يهوون الشرق**". ففي الجملة الأولى يحصر هذا التركيب مجموعة الطلبة الذاهبين إلى مصر في الطلبة اللذين يهوون الشرق، فيكون معنى هذه الجملة "**لا يذهب إلى مصر إلا الطلبة اللذين يهوون الشرق**". أمّا في الجملة الثانية فإن التركيب الموصولي لا يقيد وإنما يضيف معلومة فيكون معنى هذه الجملة هو "**يذهب كل الطلبة إلى مصر وهم كلهم يهوون الشرق**".

هذا الفرق في الدور هو الذي يُميّز على أساسه بين صنفين من الجمل الموصولة: "**الجمل الموصولة المقيدة**" (restrictive relatives) و"**الجمل الموصولة غير المقيدة**" أو "**البدلية**" (non-restrictive/appositional relatives).

وينعكس هذا الفرق الدلالي – التداولي في بنية الحد كما يتبين من الملاحظات التالية:

(1) سبق ان بيّنا أن اسم الشخص لا يسوغ تقييده كما يدل على ذلك لحن (88 أ–ب). في نفس السياق، نلاحظ أن الجملة الموصولة غير المقيدة يجوز أن توارد اسم شخص، بخلاف الجملة الموصولة المقيدّة:

(93) أ – يذهب خالد، الذي يهوى الشرق، إلى مصر كل سنة

ب –* يذهب خالد الذي يهوى الشرق إلى مصر كل سنة.

(2) أشرنا في مكان آخر (المتوكل 1988 ب) إلى أن الجمل الموصولة المقيدة لا تحتمل إلا الضمائر التي من فئة "**الذي**" في حين أن الجمل الموصولة غير المقيدة تحتمل هذه الفئة إضافة إلى فئة "**مَنْ**":

(94) أ – يذهب خالد، من يهوى الشرق، إلى مصر كل سنة

ب –* يذهب خالد من يهوى الشرق إلى مصر كلّ سنة.

(3) تشكّل الجملة الموصولة غير المقيدة وحدة تنغيمية مستقلة مفصولة عن باقي النص بوقفين كما يتبين من التمثيل التالي للجملة (93 أ) مثلاً:

(95) [يذهب خالد # [الذي يهوى الشرق] # إلى مصر كل سنة

خاصية الاستقلال التنغيمي هذه لا تتوافر في الجمل الموصولة المقيّدة.

(4) يمكن أن تُحذَف الجملة الموصولة غير المقيدة دون تأثير في معنى النص العام. فالجملة (96)، مثلا،:للتمثيل للعناصر غير المقيدة، يقترح خروت ولمبرخ (خروت ولمبرخ 1986) البنية العامة التالية:

(97) (س ي) ←((س ي)1، (س ي)2،...، (س ي)ن)[ن ≥2]

حيث تشير الفاصلة "،" إلى علاقة عدم التقييد (أو البدلية).

نستخلص ممّا سبق أن العناصر التي يمكن أن تتوارد في الحدّ الواحد عناصر مقيدة وعناصر غير مقيدة. ولعله من الممكن أن تُعدُّ العناصر المنتمية إلى الفئة الثانية عناصر خارجية لا تنتمي إلى الحدّ ذاته.

3-2-1-4- مخصّصات الحدّ

يُميّز في نظرية النحو الوظيفي، خاصة في مستوى البنية التحتية (أو التمثيل الدلالي التداولي) بين نوعين من العناصر: (أ) عناصر معجمية و(ب) عناصر نحوية. تنتمي إلى الفئة الأولى من العناصر **المحمولات** بجميع أصنافها (أفعال وأسماء وصفات وظروف) في حين تندرج في الفئة الثانية المخصّصات والوظائف (الدلالية والتركيبية والتداولية). دور هذه العناصر النحوية (**المخصّصات والوظائف**) هو "تحديد الإطار النحوي الذي تتوارد فيه الوحدات المعجمية لتكوين عبارة لغوية ما" (ديك: 1989: 139).

وتختلف المخصّصات باختلاف المجال الذي ترد فيه. على ذلك الأساس، يميّز بين خمسة أصناف من المخصّصات وهي التالية (ديك: 1989: 138):

(98) أ – Ω = مخصّص الحد

ب – 1π: مخصص المحمول

ج – 2π: مخصص الحمل

د – 3π: مخصص القضية

هـــ – 4π: مخصّص القوة الإنجازية.

ما يهمنا هنا هو المخصّص Ω، مخصّص الحد

يأخذ المخصّص Ω القيم التالية وفقاً للنموذج الأول (ديك 1989):

(99)
$$\Omega = \left\{ \begin{array}{r} \text{ع/ك} \\ \text{م/ص} \\ \text{سو} \\ \text{عد} \\ \text{شا} \end{array} \right\}$$

حيث: ع = تعريف؛ ك = تنكير؛ م = عام؛ ص = خاص؛ سو = سور؛ عد = عدد؛ شا = إشارة.

مفاد (99) أن مخصّص الحد يمكن أن يكون تعريفاً أو تنكيراً؛ تعميماً أو تخصيصاً؛ سوراً أو عدداً أو إشارة. في الفقرات الموالية من هذا المبحث نعرض لهذه المخصّصات الحدّية كما وردت في (ديك 1989). لكن قبل ذلك نود أن نوضح أمراً أساسياً وهو التالي: حيث نتحدث عن العناصر "**النحوية**" (في مقابل العناصر المعجمية) فإن الأمر يتعلق بالسمات التي تتحقق بواسطة وسائل صرفية – تركيبية لا عن هذه الوسائل الصرفية – التركيبية ذاتها. هذه السمات هي سمات دلالية – تداولية يُمثل لها في البنية التحتيّة تأخذ تعبيرات لها وسائل صرفية – تركيبية في مستوى بنية المكوّنات، ويتم نقل السمات الدلالية – التداولية إلى صُرفات، كما هو معلوم، عن طريق إجراء قواعد التعبير. مفاد هذا، بالنظر إلى مخصّصات الحدّ، أن هذه المخصّصات (تعريف/تنكير؛ سور؛ عدد...) سمات دلالية – تداولية مجرّدة يتم نقلها عن طريق فئة معيّنة من قواعد التعبير إلى صرفات أو تراكيب معيّنة.

وللمحافظة على التمييز بين السمات الدلالية – التداولية وصورها الصرفية التركيبية ودرءاً لكل لبس نقترح أن نميز بين المخصّصات (= سمات دلالية – تداولية) و"**محدّدات**" (= التحققات الصرفية التركيبية للمخصّصات). مثال ذلك أننا حين نتحدث عن التعريف/التنكير فإننا لا نعني أداة بعينها بل نعني سمة دلالية تداولية يمكن أن تتحقق إما بواسطة **أداة** أو بواسطة لاحقة أو بواسطة بنية رتبيّة معينة (كما هو الشأن في اللغات التي لا أداة تعريف لها كالاتينية).

ونشير بالمناسبة إلى أن التمييز بين المخصّصات المجرّدة وتحققاتها الصرفية – التركيبية يخدم كثيراً أحدَ مطامح النحو الوظيفي الأساسية: الكفاية النمطيّة، حيث يمثل لما هو مشترك بين اللغات في شكل سمات دلالية – تداولية (= مخصّصات) في حين تُترك الفروق بين اللغات إلى مستوى الصرف والتركيب، فاللغات، مثلا، تأتلف في كونها تعرّف وتنكَر لكنها تختلف في تحقيق هاتين السمتين. ومن الواضح أنه بفضل هذا التمييز تتمكن نظرية النحو الوظيفي من تلافي ما تقع فيه النظريات التي تفترض وجود أداة تعريف في لغات لا أداة تعريف فيها، أو تنفي وجود التعريف والتنكير عن لغات لا يتحقق فيها هذان المفهومان بواسطة أداة معيّنة. ففي نظرية النحو الوظيفي، يُفترض أن مفهومي التعريف والتنكير يُوجَدان في جميع اللغات ويمثل لهما في البينة التحتية كسمتين دلاليتين بواسطة مخصّص الحدّ إلا أن تحقيقها الصرفي أو التركيبي يختلف من لغة أو من نمط من اللغات إلى آخر. **فالكلّي** هنا، بتعبير آخر، هو المفهومان **والخاص** أو النمطي تحققهما الصرفي – التركيبي. نعرض في الفقرات الموالية لمخصّصات الحد باعتبارها سمات دلالية – تداولية مجردّة على أن نتناول تحققاتها الصرفية في مبحث لاحق.

3-2-1-4-1- التعريف/التنكير:

يرتبط ديك (ديك 1989: 139) مفهومي التعريف والتنكير بمفهومي الإحالتين السابق تحديدهما: إحالة التعيين وإحالة البناء. على أساس هذا الربط، يُستعمل الحد المعرّف لتعيين ذاتٍ ما في حين يستعمل الحد المنكر لبناء ذات ما:

(100) أ – "يَستعمل المتكلم **حدّا معرّفاً** لدعوة المخاطب إلى التعرف على ذات ما متوافرة في مخزونه الذهني؛

ب – "يَستعمل المتكلم **حدّ منكّراً** لـدعوة المخاطـب لبنـاء ذات مـا حسب الخصائص المرصودة في هذا الحدّ" (ديك 189: 139).

يُمثّل لمفهومي التعريف والنكير بواسطة المخصّصين ع وك على التوالي طبقـا لما هو وارد في (99). مثال ذلك البنيتان التحتيتان للحدين "**صوت**" و"**الصـوت**" الواردين في الجملتين (101– أ – ب):

(101) أ – سمعت صوتاً

ب – سمعت الصوت

(102) أ – (ك1 س ي: صوت س)

ب – (ع1 س ي: صوت س)

من خصائص المخصّصات، بوجه عام، أنها تأخذ حيّزاً لها المجال الذي ترد فيه رمّته. فالمخصّص الإنجازي π_4 يأخذ حيّزاً له الجملةُ كاملة والمخصّـصπ_3 يأخـذ حيزاً له القضية والمخصّص π_2 يأخذ حيّزاً له الحمل في حين يشكل المحمول حيّـزاً للمخصّص π_1. أمّا المخصّص Ω فإنه يأخذ حيّزاً له الحدّ بكامله. فيمـا يخـصّ المخصّص التعريف/التنكير فإنه ينصبُّ على كل عناصر الحَدّ. فالتعريف ينصب على المقيدات الصفية انصبابه على المقيد الاسمي الأول وكذلك التنكير:

(103) أ – قرأت المقال المفيد

ب –* قرأت المقال مفيداً

ج –* قرأت مقالاً المفيد

(104) أ – قرأت كتاباً مفيداً

ب –* قرأت كتاب المفيد

ويصدق هذا، كذلك، على المقيّدات الواردة جملاً موصـولة. فـإذا افترضـنا أن الضمير الموصول أداة من أدوات التعريف (شأنه في ذلك شأن الألف والـلام) وجـب ظهوره في حدّ معرف واختفاؤه في حدّ منكّر كما يتبين من المقارنة بين التراكيب التالية:

(105) أ – قرأت مقالاً يحلّل الوضع في الشرق

ب – قرأت المقال الذي الوضع في الشرق

ج –* قرأت مقالاً الذي يحلّل الوضع في الشرق

د –* قرأت المقال يحلل الوضع في الشرق

أمّا عينة الحدود المتضمنة لعلاقة "**الإضافة**" فإن مخصّص التعريف/التنكير ينصبّ على العنصرين المتضايفين معاً طبقاً للقاعدة العامة، إلاّ أن العلامة الدالة عليه لا تظهر إلى على العنصر الثاني، العنصر المسمى "**مضافاً إليه**":

(106) أ – قرأت مقال الناقد

ب – قرأت مقال ناقدٍ

ج –* قرأت المقال الناقدِ

د –* قرأت مقالاً ناقدٍ

ويمكن أن يستقل عنصراً الإضافة بالنظر إلى التعريف/التنكير حين تكون الإضافة بواسط:

(107) أ – قرأت مقالاً لناقدٍ

ب – قرأت مقالاً للناقد

في مثل هذه التراكيب لكل من عنصري الإضافة إحالته الخاصة به كما يدل على ذلك حملُهُما معاً لأداة التعريف أو التنكير. يمكن القول، إذن، إن الإحالة في التركيب الإضافي إحالةٌ واحدة حين تكون الإضافة مباشرة وإحالتان اثنتان حين تكون الإضافة بواسط. ومن الملاحظ أن العنصر الأول يحمل، في اللغة العربية، أداة التعريف حتى في الإضافة بواسط:

(108) أ –* قرأت المقال لناقد

ب –* قرأت المقال للناقد

بخلاف ما يحصل في العربيات الدوارج حيث نجد في العربية المغربية، مثلا، تراكيب من قبيل (110) إلى جانب التراكيب (109):

(109) أ – قريت كتاب أستاذ

ب – قريت كتاب الأستاذ

(110) أ – قريت كتاب ديال أستاذ

ب – قريبت الكتاب ديال الأستاذ

ويلاحظ كذلك أن "**المضاف**" يمكن أن يحمل علامة التعريف (الألف واللام) إذا كان اسماً مشتقاً كما يتبين من سلامة الجملتين التاليتين:

(111) أ – رأيت الضّارب الرجل

ب – قابلت المجدوع الأنف

ويشترط في ذلك أن يكون العنصر "**المضاف إليه**" معرفة:

(112) أ -* رأيت الضارب رجل

ب - رأيت المجدوع أنفٍ

يندرج تحت مبدأ التناظر أن يتماثل الحدّان المتعاطفان من حيث التعريف والتنكير كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (113 أ - ب) والجملتين (114 أ - ب):

(113) أ - قرأت الكتاب والمقال

ب - قرأت كتباً ومقالة

(114) أ - ? قرأت الكتاب ومقالاً

ب - ? قرأت كتاباً والمقال

أمّا العناصر غير المقيدة (أو البدلية) فهي مستقلة بالنظر إلى التعريف والتنكير. من أمثلة ذلك أن الجمل الموصولة المتضمنة لضمير موصول التي من المعلوم أنها لا تقيّد اسماً نكرة، يمكن أن ترد بعد اسم نكرة على أساس أنها عنصر غير مقيد:

(115) جاءني رجل، الذي كان يرتدي جلباباً، أمسِ

المستَخلص من هذه الجملة من الملاحظات أن مخصّصي التعريف والتنكير ينصبّان، باعتبارهما يأخذان حيّزاً لهما الحدّ رمّته، انصباباً واحداً على جميع عناصر الحدّ باستثناء العناصر غير (المقيدة (أو البدلية) وعناصر الإضافة غير المباشرة (أو الإضافة بواسط).

بناءً على ذلك يمثل للحدّ، بالنظر إلى التعريف/التنكير، حسب المسطرة التالية:

(1) في حالة انصباب المخصّص على الحدّ برمته، يمكن أن يؤشر للتعريف/التنكير في مخصّص جميع الحد كما يمكن أن يكتفي بالتأشير له في مخصّص الحد ككل نظراً للتماثل، وهذا الإمكان، طبعاً، أقل كلفة مثال ذلك أن الحد "**العاصمة المغربية**" يمكن أن تكون له إحدى البنيتين التاليتين:

(116) أ - (ع1 س ي: عاصمة س: مغربية ص)

ب - (ع1 س ي: (ع1 س ي: عاصمة س): (ع1 س ي: مغربية ص)).

في حالة تبني التحليل (116 أ)، بتعين وضع مصفاة تمنع ظهور الضمير الموصول مع مخصّص التنكير ويمكن صوغها كالتالي:

(117) أ –* (ك س ي: [ص φ (س1=... (س ن)))

حيث ص = موصول

(2) حين تتباين المخصّصات من حيث التعريف/التنكير يُؤشّر لكل عنصر بمخصّص على حدة، كما يتبين من المقارنة بين بنيتي الحدّين "**مقال الناقد**" و"**مقالاً للناقد**":

(118) (ع1 س ي: (س ي: مقال س) س ح: ناقد س))

(119) (ك1 س ي: (ك سي: مقال س) (ع س ح: ناقد س))

ويمكن أن تُعد إعادة التأشير لمخصّص التعريف/التنكير في الحدّ الإضافي مؤشراً لوجوب إدماج واسط بين العنصرين بخلاف ما إذا اكتفى بالتأشير لمخصّص الحدّ ككل حيث يمتنع آنذاك إدماج الواسط. مثال ذلك أن البنية التحتية (118)، بخلاف البنية (119)، لا تحتمل إدماج الواسط "**اللام**".

يشير ديك (ديك 1989: 142) إلى أن من الحدود ما يلزم التعريف كما هو الشأن بالنسبة للضمائر والأسماء الأعلام. فضميرا المتكلم والمخاطب يحيلان دوماً إحالة تعيين إذ يشيران إلى ذاتين لا مشكل في التعرف عليهما. دليل ذلك أنه لا وجود لمقابل منكر لهذين الضميرين.

أما اسم العلم فإنه يحمل، في ذاته، تعريفه لذلك لا يحمل، بوجه عام، أية علامة تعريف. هنا يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: كيف يبرر دخول الألف واللام على أسماء الأعلام من جهة وإمكان ورودها منّونة من جهة ثانية؟

إسهاماً في الإجابة على هذا السؤل يمكن أن نورد الملاحظات التالية:

(أ) فيما يتعلق بأداة التعريف، يلاحظ أنها لا تدخل على جميع الأسماء الأعلام وأنها، إذا دخلت، فإنها لا تفيد التعريف، بل على العكس من ذلك، تنقل الاسم العلم إلى اسم مشترك. ففي الجملة (120)، مثلا، يحيل الحدّ "**الهند التي عشقتها**" على هند من الهندات المتوافرة في مخزوني المتكلم والمخاطب:

(120) رحلت الهند التي عشقتها

ويقوم دليلاً على مشتركية اسم العلم في هذه الجملة تحمُّله لأن يقيّد (بواسطة الجملة الموصولة)

(ب) أمّا النون التي تلحق أسماء الأعلام كما هو الشأن في "**زيدٌ**" و"**هندٌ**" و"**خالدٌ**" وغير ذلك فإنها لا تفيد التنكير إفادتها له في الأسماء المشتركة مثل "**كتـــابٌ**" و"**مجلةٌ**" و"**مقالٌ**". ومن الأدلة على ذلك ما يلي:

(1) لا يرد الاسم العلم في السياقات التي يرد فيها الاسم النكرة. من أمثلة ذلك أنه لا يقيّد بنكرة بل بمعرفة:

(121) أ – قدم ضيف كريم

ب – قدم خالد الكريم

ج –* قدم خالد كريم

وأنه لا يقيد، كما أسلفنا، بجملة موصولة لا تتضمن ضميراً موصـــولاً كمـــا يتبين من المقارنة بين (122 أ) و(122 ب) التي لا تصح إلا إذا عدّت الجملة "**يكتب مقالا**" جملة حالاً:

(122) أ – رأيت رجلاً يكتب مقالاً

ب – رأيت خالداً يكتب مقالاً

ومن أمثلة ذلك كذلك أن مقيد المركب الإضافي الذي يكون فيـــه العنصـــر المضاف إليه اسم علم يقيد بمعرفة لا بنكرة:

(123) أ – قرأن مقال ناقدٍ **مفيداً**

ب – قرأت مقال خالدٍ **المفيدَ**

ج –* قرأت مقال خالد مفيداً

ومن أمثلة ذلك أيضاً أن اسم العلم يَعسُر أن تُعطف عليه نكرة:

(124) أ – رأيت فتى وفتاة

ب – ?رأيت خالداً وفتاة

أو أن يُضرب عنه بنكرة:

(125) أ – رأيت بنتاً بل امرأة

ب – رأيت هنداً بل زينب

ج – ? رأيت هنداً بل امرأة.

في نفس السياق، لا يجوز التعقيب على اسم العلم بالتركيب "**أي + نكـــرة**" جوازَه حين يكون المعقّب عليه اسما نكرة:

(126) أ – صاحب رجلاً، أي رجل

ب –* صاحب خالداً، أي رجل

(2) من المعلوم أنه لا يقع موقع المبتدأ بالمعنى الذي يأخذه هذا المفهوم في النحـــو الوظيفي (المتوكل 1985) إلاّ الاسم المعرفة كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين:

(127) أ – المقال قرأت فحواه

ب –* مقالٌ، قرأت فحواه

ويجوز أن يقع الاسم العلم موقع المبتدأ

(128) خالد، قرأت مقاله

في نفس السياق، يُشترط في المكون الذيل أن يكون معرّفا باعتباره مُحاولاً[1] لضمير داخل الجملة. لذلك يقع ذيلاً الاسمُ المشترك المعرّف واســـم العلـــم دون الاسم المشترك المنكّر:

(129) أ – قابلته، الضيف

ب – قابلته، خالد

ج –* قابلته، ضيف

في ختام هذه الفقرة عن التعريف/التنكير نشير إلى أن ديك (ديك 1989:142) يقترح أن يؤشر لمفهوم التعريف بواسطة المخصّص حتى في حالة الحدود الضمائر والحدود أسماء الأعلام كما هو الشأن في الحدين (130 أ – ب):

(130) أ – (ع1 س ي ش1) = أنا، تُ

ب – (ع1 س ي: خالد) = خالد

ويبرز ذلك بكون سمة التعريف، وإن كانت لازمة للضمير واسم العلم ولا تتحقـــق في أداة (الألف واللام)، تحكم خصائص بنيوية معينة منها ما أوردناه في هذه الفقرة.

ويمكن، في رأينا، بدلا من هذا الاقتراح، أن يُستغنى عن التأشـــير للتعريـــف بواسطة المخصّص، على أساس أن يتضمن النحو مواضعة عامة تتصرف تحكم هذه

(1) نقصد بالتحاول تماثل الإحالة ونقابل به المصطلح (Coréférence).

الخصائص، مواضعة يكون مفادها أن الحدود الضمائر والحدود أسماء الأعلام تتصرف تصرفّ الحدود المعرّفة بالنظر إلى هذه المجموعة من الخصائص. إلاّ أن الاقتراح الأوّل، رغم ما يؤدّى إليه من حشو في التمثيل، أفضل إذ إنه يتيح تمثيلاً موحّداً لجميع أنماط الحدود.

3-2-1-4-2- العام/الخاص

يرد تحديد مفهومي العموم والخصوص في (ديك 1989: 143) على النحو التالي:

(131) **الحد العام**: "يشكّل المحالَ عليه أيٌّ وحدة من المجموعة التي يدلّ عليه الحدّ".

(132) **الحد الخاص**: "يشكل المحالَ عليه وحدةٌ معينة من المجموعة التي يدل عليها الحدّ".

ويقترح ديك، بناءاً على هذا التحديد، أن يُؤشّر لمفهومي العموم والخصوص بواسطة مخصّص الحد، المخصّص **م** في مقابل المخصّص ص. مثال ذلك بنيتا الحدّ "**كتاب**" الوارد في الجملتين التاليتين:

(133) أ – أريد أن أقرأ **كتبا**

ب – قرأت **كتاباً**

(134) أ – (ك م1 س ي: كتاب س)

ب – (ك ص1 س ي: كتاب س)

في البنية (134 أ) يؤشّر المخصّص م إلى سمة العموم باعتبار أن ما يحيل عليه الحد هو أي ذات لها خصائص الكتاب؛ أما في البنية (134 ب) فإن بخلاف المخصّصات الأخرى، يشير التأشير إلى سمتي العموم والخصوص بواسطة مخصّص الحد عدة إشكالات أهمها ما يلي:

أولا: هل من الوارد الضروري التأشير لسمتي العموم والخصوص في بنية الحد بواسطة مخصّص قائم الذات؟

ثانيا: هل ثمة تمايز بين هاتين السمتين وسمتي التعريف والتنكير من جهة وبينهما وسمة العدد من جهة ثانية؟

ثالثا: ما هو وضع الثنائية: مطلق/معيّن بالنظر إلى هذه السمات مجموعة؟

(أ) من الملاحظ أن سمتي العموم والخصوص لا تتحققان في شكل محدّد (أداة) بخلاف سمتي التعريف والتنكير. ولعل ذلك هو السبب في كون هاتين السمتين غير واردتين في الأنحاء المسماة "**صورية**".

إلاّ أن هذا لا يمنع من وجود مجموعة من القواعد التي تستلزم التأشير بكيفية ما لهاتين السمتين:

(1) من أنواع الالتباس (المتوكل 1995) الالتباس الكامن في الإحالة، ويحصل هذا الالتباس الإحالي في العبارات التي يكون أحد حدودها محتملاً الإحالة على عام والإحالة على خاص في الوقت ذاته كما يتبين من المقارنة، مثلا، بين (135) و(136):

(135) تزوجت هندٌ تونسياً

(136) تتمنى هند أن تتزوج تونسياً

يحيل الحدّ "**تونسياً**" في الجملة الأولى على شخص معين يحمل الجنسية التونسية في حين أن نفس الحدّ في الجملة الثانية يحتمل أن يكون محيلاً على تونسي بعينه أو على أي شخص شريطة أن يكون تونسياً. على هذا الأساس نصفُ الجملة (136)، دون سابقتها، بأنها ملتبسة إحالياً وأن الالتباس كامن في الحدّ "**تونسيّاً**"

لرصد هذا النمط من الالتباس في إطار النحو الوظيفي، اقترحنا (المتوكل 1995) أن يمثل للقراءتين الإحالتين في بنيتين تحتيتين اثنتين يؤشر في إحداهما للعموم وفي الأخرى للخصوص بواسطة مخصّص الحد مصدر الالتباس.

(2) لا يحكم العموم/الخصوص التأويلَ الدلالي فحسب بل يحكم كذلك عدداً من الخصائص البنيوية. من أمثلة ذلك ما يورده ديك (ديك 1989: 145-144):

أولاً: من اللغات ما يميز بين بعض الضمائر على أساس الثنائية عام/خاص. من هذه اللغات اللاتينيةُ والرُّوسية والانجليزية كما يتضح من التقابلات التالية:

(137)

خاص	عام
اللاتينية	quidam
الروسية	kogo-to
الانجليزية	someone

aliquis	
kogo-nibud	
Someone/anyone	

ثانياً: من اللغات ما تكون فيها الرتبة تختلف بالنظر إلى العموم والخصوص. مثال ذلك ما نجده في اللغة الهلندية:

(138) a- Een hond blaft (عام)

b- Er blqft een hond (خاص)

ثالثاً: ثمة لغات كالفرنسية تختلف فيها صيغة المحمول (Indicative/Subjunctive) وفقاً لسمتي العموم والخصوص كما يتبين من المثالين التاليين:

(139) a- Marie souhaite épouser un homme qui est intelligent (خاص)

b- Marie souhaite épouser un homme qui soit intelligent (عام)

ويمكن، إضافةً إلى ما جاء في (ديك 1989)، إيراد الملاحظات التالية:

رابعا: يبدو أن النفي لا ينصب على حدّ نكرة إلاّ إذا كان هذا الحدّ محيلاً على عام. مثال ذلك أن الحدّ "**كتاباً**" في الجملة التالية لا يمكن أن يؤوّل إلا على أساس إحاليته على جنس الكتاب بصفة عامة:

(140) لن أقرأ كتاباً

خامسا، تدخل الأداة "**أي**" على الحدّ النكرة كما هو معلوم لكن شريطة أن يحيل هذا الحدّ على عام كما هو الشأن في الجملة (114):

(141) صاحِبْ أي طالب

سادسا، لاحظ ديك كما أسلفنا أن للثنائية عام/خاص تأثيراً في صيغة المحمول (Indicative/Subjunctive). ويمكن، في نفس الاتجاه، ملاحظة أن للجهة ارتباطاً بهاتين السمتين. فإذا كانت جهة المحمول "**غير التام**" أمكن تأويل الحدّ إمّا على العموم أو على الخصوص بخلاف ما إذا كانت جهة المحمول "**التام**" بحيث لا ورود إلا للتأويل على الخصوص:

(142) أ – (سوف) أقرأ كتاباً

ب – قرأت كتاباً

هذه الملاحظات الست كافية في رأينا لتدعيم الافتراض القائل بالتأشير لسمتي العموم والخصوص بواسطة مخصّص الحد.

(ب) ثمة، سطحاً، بعض القواسم المشتركة بين العموم/الخصوص من جهة والتعريف/التنكير والإفراد/الجمع من جهة ثانية. إلاّ أن هذا التقارب لا يمكن أن يَحجُب التمايز بين ثنائية العموم/الخصوص والثنائيتين الأخريين.

(1) يمكن أن يَرد الحدُّ العام نكرة كما يمكن أن يرد معرفة (=حيث تدخل عليه الألف واللام التي "للجنس"):

(143) أ – خير ما يمضي به الوقت كتاب
ب – أحسنُ رفيق الكتاب

كذلك الأمر بالنسبة للحدّ الخاص حيث يمكن أن يرد نكرة أو معرفة:

(144) أ – ينشر خالد مقالا يعرض فيه للوضع الاقتصاد
ب – ينشر خالد المقال الذي يعرض فيه للوضع الاقتصادي

(2) لا يطابق العمومُ الجمعَ ولا الخصوصُ الإفراد. دليل ذلك إمكان ورود العام جمعاً ومفرداً؛

(145) أ – أفضّل الكتاب على أي رفيق
ب – أفضّل الكتب على أي رفيق

كما يرد الخاص جمعاً ومفرداً:

(146) أ – أنهيت قراءة الكتاب الذي أعطيتنيه
ب – أنهيت قراءة الكتب التي أعطيتنيها.

(ج) نجد في الفكر اللغوي العربي القديم كما نجد في أدبيات ما يُسمّى "**فلسفة اللغة العادية**"، بالإضافة إلى ثنائية الخاص/العام، ثنائية تقابل بين سمتي "**معين/غير معين**" (specific/nonspecific) أو "**مقيّد/مطلق**". هذه الثنائية تقابل بين مفهومين تداوليّين مجرّدين لا تطابق بالتالي ثنائية معرّف/منكَر باعتبار هذه الثنائية تقابل بين صُرفتين (= أداتين). على هذا الأساس يكون من الوارد الاحتفاظ بثنائية معين/غير معين على أساس أن التعريف والتنكير تحقق من التحققات الممكنة لهما.

أمّا في نظرية النحو الوظيفي حيث التعريف والتنكير سمتان تداوليتان مجرّدتان (كما حدّدنا في (100 أ – ب) فلا ضرورة للاحتفاظ بثنائية معين/غير معين لأنها

تقوم بما تقوم به ثنائية معرف/منكَر. يُكتفى، إذن، في هذه النظرية، بهذه الثنائية إلى جانب ثنائية العام/الخاص.

3-2-1-4-3- الإشارة:

يمكن أن تتضمن الحدود المعرّفة (دون الحدود المنكَرة) سمة إشارية كما هو الشأن في الجمل التالية:

(147) أ – لقد قرأت هذا الكتاب

ب – خذ ذاك الكتاب

ج – ناولني ذلك الكتاب

(148)- اجلس { هنا / هناك / هنالك }

وتقوم الإشارة بدور تحديد الاتجاه أو المكان الذي على المخاطب أن يبحث فيه عمّا يحيل عليه الحدّ.

ويتم هذا التحديد بالنظر إلى "**المركز الإشاري**" (Deictic Centre) الذي يتضمن كما هو معلوم المتكلم والمخاطب ومكان التخاطب وزمانه كما يتضح من الصياغة التالية (ديك 1989: 37):

(149) المركز الاشاري = {ك، خ، زه، م ه}

حيث: كـ = متكلم؛ خ= مخاطب؛ زه = زمان التكلم؛

م ه = مكان التكلم.

يستدعي هذا التحديد لمفهوم الإشارة الملاحظات التالية:

(1) ككلّ العناصر التي يتضمنها الحدُّ، تُشكّل الإشارة سمةً تداولية. ودليل تداوليتها أنها مرتبطة بالمركز الإشاري الذي يمثل لأهم عناصر المقام؛

(2) ليس المركز الإشاري بعناصره الأربعة تمثيلاً للمقام الفزيائي فحسب بل إنه يمثل كذلك لما يمكن تسميته "**الفضاء المعرفي**" (Cognitive space) الذي يشكّل "**سمة من سمات العالم المعرفي المحدّد ثقافيا ونفسياً**" (ديك 1989: 37)؛

(3) نظراً لطبيعة المركز الإشاري هذه، تختلف المسافات الفاصلة بين م ه ومكان المحال عليه باختلاف الثقافات وتصوّراتها لمفهوم المكان والاتجاه. ويتجلى هذا الاختلاف في تباين اللغات بالنظر إلى أنسقتها الإشارية. فتمة لغات لا تميز إلاّ بين أداتين إشاريتين اثنتين في مقابل لغات يصل عدد الأدوات الإشارية فيها إلى ما يربو عن عشرين أداة تتكفّل كل منها بتحديد مسافة معينة أو اتجاه معين (أفقي/عمودي) بالنسبة إلى م ه.

أمّا اللغة العربية فإنها تميّز بين مسافات ثلاث: "**قريب**" و"**بعيد**" و"**متوسط**" وتستخدم للتعبير عنها الأدوات "**هذا**" و"**ذلك**" و"**ذاك**" والحدود الإشارية (= الظروف المكانية) "**هنا**" و"**هناك**" و"**هنالك**" على التوالي.

(4) تشكّل الإشارة، في الواقع جزءاً من عملية إحالة التعيين إذ إنها، كما سلف، تحديد لمكان المحال عليه. فهي بهذا المعنى، وسيلة تُعين المخاطب على التعرف على ما يحيل عليه الحدّ. لهذا الترابط بين الإشارة وإحالة التعيين، يُشترَط في الحدّ المتضمن للإشارة أن يكون معرفاً (= محيلاً إحالة تعيين لا إحالة بناء):

(150) أ – تصفحت هذه لمجلّةٍ

ب –* تصفحت هذه مجلةً

وتختلف اللغات بالنظر إلى الترابط بين الإشارة والتعريف فمنها ما يُظهر أداة التعريف مع الإشارة كاللغة العربية ودوارجها ومنها ما لا يظهرها على أساس أن أداة الإشارة نفسها تتضمن التعريف كما هو الشأن في اللغتين الأنجليزية والفرنسية مثلاً:

(151) a- I read this/that book

b- I read this/that the book

(152) a- j'ai lu ce livre

b-* J'ai lu ce le livre

في الواقع، توارد الإشارة التعريف إذا كانت علامة التعريف الألف واللام. أمّا في حالة الحدود أسماء الأعلام والحدود المعرّفة بالإضافة فلا تظهر أداة الإشارة إلا متأخرة:

(151) أ –* أكره هذا زيداً

ب – أكره زيداً هذا

(152) أ –* قرأت هذا مقال الصحفيَّة

ب – قرأت مقال الصحفيّة هذا

أمّا في حالة التعريف بالألف واللام فيمكن أن تتقدم أداة الإشارة كما يمكن أن تتأخر:

(153) أ – أكره هذا الرجل

ب – أكره الرجل هذا

خلاصة ذلك أن الإشارة جزء من إحالة التعيين وأنها بالتالي، لا ترد إلا في الحدود المعرّفة، الحدود المحيلة إحالة تعيين. إلاّ أن موقع أداة الإشارة يختلف في الحدّ المعرف بالألف واللام عنه في الحدّ المعرف بالإضافة أو الحدّ العلم. فهي متقدمة أو متأخرة في الحالة الأولى ومتأخرة وجوباً في الحالتين الأخريين.

ملحوظة: قد يتبادر إلى الذهن أن عدم توارد الإشارة مع اسم العلم المنون دليل عن تنكير هذا الاسم. إلاّ أن هذا الافتراض مردود لأمرين: (أ) من جهة لا تظهر أداة الإشارة في حدود أخرى معرفة (بالإضافة) و(ب) من جهة ثانية، لا تظهر أداة الإشارة مع نكرة سواء متقدمة أم متأخرة:

(154) أ –* أفضِّل هذا كتاباً

ب – أفضّل كتابا هذا

(5) يتعين التمييز بالنظر إلى سمة الإشارة، بين نمطين من الحدود: (أ) الحدود المتضمنة لإشارة والحدود الإشارية. ويكمن الفرق بين النمطين من الحدود في أن الإشارة في الحدود الأولى مجرّد مخصّص لحدٍّ يستقل بمقيّده (أو مقيداته) في حين أنها في الحدود الثانية مقيّد للحدّ. وقد مثلنا للفئة الأولى بالتراكيب (147) وللفئة الثانية بالتراكيب (148) التي يمكن أن تنضاف إليها التراكيب التي من قبيل (155 أ–ب):

(155) أ – أهداني خالد **هذا**

ب – **ذلك** ما أملناه

وسنبين في فقرة موالية كيفية التمثيل لسمة الإشارية في كلتا الفئتين من الحدود. لنتوقف قليلاً عند التراكيب التي من قبيل (156):

(156) أفضّل هذا الكتاب على غيره.

من المعلوم أن النحاة العرب القدماء يحلّلون التركيب: "**إشارة + معرف بالألف واللام**" على أساس أن العنصر الثاني من التركيب "**نعت**" أو "**بدل**". إذا ترجمنا هذا التحليل إلى الإطار الذي نعتمده هنا كان مفادهُ أن علامة الإشارة ("**هذا**" و"**ذلك**"...) ليست مخصّصاً للحد وإنما هي مقيد أول يليه مقيدان. على هذا الأساس تكون للحد "**هذا الكاتب**" نفس البنية التي للحدِّ "**الكاتب المفضل**" مثلاً وهي:

(157) (ع1 س ي: φس : φس)

في منظورنا، يشكل ما يُسمّى "**اسم الإشارة**" تحقيقا لمخصّص الحد (شا) في حين أن المقيّد (الوحيد في هذه الحالة) هو الاسم الذي بعده. فبنية الحدّ "**هذا الكاتب**" في منظورنا هي البنية (158) لا البنية 157):

(158) (شا ع1 س ي: φس)

أمّا الحالة التي يمكن أن يعد فيها "**هذا**" (ومحاقلاته) مقيداً فحالتان:

أولا، حين لا يليه مكون آخر فيكون آنذاك حدّاً قائم الذات كما هو الشأن في المثالين (55 أ – ب)؛

ثانيا، حين يرد مفصولاً بينه وبين الاسم الذي يليه بوقف يشير إلى أن هذا الاسم الموالي مجرّد يدل كما في الجملة التالية (التي تختلف بنيتها عن بنية (157)):

(159) أفضّل هذا، الكاتب

فبنية التركيب "**هذا الكتاب**" في (159) ليست (157) ولا (158) وإنما هي البنية التالية:

(160) (ع1 س ي: (φس)، (φس))

ولا يسوغ، في منظورنا، أن يُعدّ الاسم المعرّف بالألف واللام الموالي لاسم الإشارة نعتاً (إذا أخذنا النعت بمعنى مقيّد). المانع من ذلك ما يلي:

(1) المحال عليه بالحد "**هذا الرجل**"، مثلاً، هو "**الرجل**" لا "**هذا**". بعبارة أخرى، العبارة المحيلة في هذا الحد هي "**الرجل**" ويتلخص دور "**هذا**" في تسهيل الإحالة. مفاد ذلك أن المتكلم لا يحيل على ذلك بالإشارة الي ما يصف هذه الذات وإنما يحيل مباشرة على "**رجل**" ويشير إليه لتسهيل عملية التعرف عليه؛

(2) من المعلوم أن "**النعت**" في اللغة العربية لا يتقدم على منعوته:

(161) أ – الرجل الأسمر

ب – الأسمر الرجل

ولو كان "**الرجل**" في "**هذا الرجل**" نعتاً لما جاز تقديمه كما هو الشأن في (162):

(162) رأيت الرجل هذا

(3) تُمَيّز لغاتٌ أخرى كالفرنسية، مثلاً، بين الإشارة كأداة وبينها كضمير كما هو الشأن في المثالين التاليين.

(163) a- j'ai lu **ce** livre

b- J'ai lu **celui-ci/celui-là**

فالإشارة في الحالة الأولى مجرّد مخصّص وفي الحالة الثانية حدٌّ قائم الذات. ولا يمكن أن تحل إحدى صورتي الإشارة محل الأخرى:

(164) a-* j'ai lui **celui-ci** livre

b-* J'ai lu **ce**

يتبيّن من المقارنة بين الفرنسية والعربية أن هذه اللغة تستخدم نفس الوسيلة الإشارية لكن في بنيتين مختلفتين ولغرضين إحاليين متباينين.

ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن علامة الإشارة لا يمكن أن تعدّ مقيّداً إلاّ في حالة ورودها مشكلة للحدّ برمته. أمّا في الحالات الأخرى فهي مخصّص. ولنا عودة إلى هذا الموضوع في مبحث لاحق حيث الحديث عن القاعدة التي تنتقي العنصر الذي يُصبح رأساً للمركب في مستوى البنية المكونيّة.

فيما يخصّ التمثيل لسمة الإشارة في النحو الوظيفي ثمة اقتراحان: اقتراح ديك (ديك 1989) والاقتراح الوارد في (المتوكل قيد الطبع).

يقترح ديك (ديك 1989: 147) أن يمثل للسمة الإشارية بواسطة مخصّص حدي على أن يكون التأشير لهذا المخصّص عن طريق إحدى قيمه (قريب/بعيد/متوسط...) على هذا الأساس تكون البنيتان التحتيتان للتركيبين (165 أ–ب) هما (166 أ–ب):

(165) أ – هذا المقال

ب – ذلك المقال

(166) أ – (ق ع1 س ي: مقال س)

ب– (ب ع1 س ي: مقال س)

حيث: ق = قريب؛ ب = بعيد.

من الملحوظ أن ديك لا يُدخل في اقتراحه التمثيل للضمائر الإشارية. ويمكن توسيع اقتراحه ليشمل هذا النمط من الحدود فيكون التمثيل للحد "**هذا**" كالتالي:

(167) (ع1 س ي: ق)

وللحد "**هنا**" كالتالي:

(168) (ع1 س ي: ق) مك

حيث: ص = متغير اللاحق؛ مك الوظيفة الدلالية المكان.

أمّا الاقتراح الثاني فيكون فيه التمثيل للحدين (165 أ–ب) كالآتي:

(169) أ – (ع1 س ي: مقال): س ي ≈ م ه)

ب – (ع 1 س ي: مقال) س ي # م ه)

حيث ≈ = قريب من م ه؛ # = بعيد عن م ه)

(170) أ – (ع1 س ي: شا): س ي ≈ م ه)

ب – (ع 1 س ي: شا) س ي # م ه) مك

ويقوم هذا الاقتراح الثاني على أساس أن البنية التحتية للجملة هي البنية المغناة بعناصر المركز الإشاري والتي يمكن أن نُمثل لها على النحو التالي:

(171) (π_4 **و** ي (ك) (خ) (زه) (م ه): [π_3 س ي])

هذان الاقتراحان متكافئان بالنظر إلى ما يتيحه النحو الوظيفي من إواليات تمثيلية. إلا أن للاقتراح الثاني مزية، كما بينا في (المتوكل 1995) وهي إمكان تعميمه للتمثيل لكل الظواهر التي ترتبط بالمركز الإشاري. من ذلك أنه يسمح برصد خصائص "**أفعال الاتجاه**" كالأفعال "**ذهب**" و"**جاء**" و"**رجع**" و"**عاد**" التي يتحدد إدماجها في الجملة بالنظر إلى اتجاه التنقُّل مثال ذلك أن الفعلين "**ذهب**" و"**جاء**"، باعتبار أن الأول دال على تنقل مكاني إلى نقطة غير م ه في حين أن الثاني دال على تنقل مكاني إلى م ه ذاته أو نقطة قريبة منه، يُدمجان في بنيتين مختلفتين هما (172) و(173) بالتوالي:

(172) [π_4 وي (ك)(خ)(زه) (م ه): [π_3 **س** ي: [π_2 **وي**: [π_1 [فφ
(س ي) منف (ص ي): ص # م ه) هدف]]]]]

(173) [π_4 وي (ك)(خ)(زه) (م ه): [π_3 **س ي**: [π_2 **وي**: [π_1 [فφ
(س ي) منف (ص ي): ص = م ه) هدف]]]]]

3-2-1-4-3- العدد:

من مخصّصات الحد كذلك العدد. ويكون هذا المخصّص وارداً حين يتعلق الأمر بالحدود التي تقبل العدّ، أي الحدود التي تحيل على ذوات من سماتها المعدوديّةُ، وهي المجموعات في مقابل الكميات. مثال ذلك التقابل الذي نجده بين "**كتاب**" **كتابان، كتُبٌ**" و"**عسلٌ**"، ***عسلان** ***أعسال**".

تختلف اللغات اختلافاً بيّناً بالنظر إلى الوسائل التي تسخرها للدلالة على العدد. أمّا اللغة العربية الفصحى، فالوسائل المسخّرة فيها للدلالة على هذه السمة نوعان: وسائل **معجمية** ووسائل **صرفية**. نقصد بالوسائل المعجمية ما أسماه النحاة القدامى "**جموع التكسير**" وبالوسائل الصرفية اللواصق اللواحق وهي نون المثنّى كما في "**مسلمان/مسلمين**" ونون جمع المذكر "**مسلمون/مسلمين**" ولاحقة جمع المؤنث كما في "**مسلمات**". فيما يخصّ الوسائل المعجمية فإن أورد إوالية تتيحها نظرية النحو الوظيفي للتمثيل لها هي قواعد تكوين المحمولات، باعتبار تكوين جموع التكسير عملية اشتقاقية أكثر منها عملية صرفيّة. على أساس اشتقاقية عملية تكوين هذا النمط من الجموع، نقترح وضع قواعد تكوين – ولنسمها "**قواعد تكوين الجمع**" – تضطلع برصد اشتقاق مفردات جموع من مقابلاتها المفردة. من أمثلة هذه القواعد، قاعد تكوين الجمع الوارد على وزن "**فُعَل**" انطلاقاً من المفرد الوارد على وزن "**أفعَل**" التي يمكن صوغها كالتالي:

(174) **دخْل**: س س س {أفْعل} ص/{فعلاء} ص (س ي) متض
خَرج: س س س {فُعْل} ص (س ي) متض

في هذه الحالة، يُورد في الحد الجمعُ خرجُ القاعدة كما هو دون انتظار عملية أخرى لتكوينه.

قد توجد من بين هذه القواعد قواعد غير منتجة، قواعد ذات خُروج محصورة. آنذاك تُلغَى هذه القواعد لعدم إنتاجيتها وتدرج الجموع المعنية بالأمر

في المعجم كما لو كانت مفردات أصولاً ويؤتى بها كما هي كمقيدات للحدود.

أمّا المثنى وجمعا المذكر المؤنث "**السالمان**" فيتم تكوينهما في مكون آخر، مكون قواعد التعبير الصرفية المخصّصة. في هذه الحالة يؤشر لسمتي المثنى والجمع بواسطة مخصّص الحد في مستوى البنية التحتية التي تستخدم دخلاً لهذه القواعد الصرفية كما سنبين في مبحث لاحق. من أمثلة ذلك البنيات الحدية التالية:

(175) أ - (ع1 ذ س ي: مسلم)

ب - (ع2 ذ س ي: مسلم)

ج - (ع2 ث س ي: مسلم)

د - (ع ن ذ س ي: مسلم)

هـ - (ع ن ث س ي: مسلم)

التي تتحقق عن طريق إجراء قواعد التعبير المسؤولة عن ذلك، في المركبات الاسمية "**المسلم**" و"**المسلمان/المسلميْن**" و"**المسلمتان/المسلمتين**" و"**المسلمون/المسلمين**" و"**المسلمات**" على التوالي.

قبل أن نختم هذا المبحث عن العدد في اللغة العربية، نشير إلى إشكالين عالقين وهما التاليان:

(أ) هل يتعيّن التأشير إلى الجمع بواسطة مخصّص الحد حين يتعلق الأمر بالجموع المعجمية؟ بعبارة أخرى، هل بنية الحد "**الرجال**" هي البنية (176 أ) أم هل هي البنية (176 ب)؟:

(176) أ - (ع ن ذ س ي: رجال)

ب - (ع ذ س ي: رجال)

نظريّا، لو أدرجنا هذا النوع من الجموع في الوسائل الصرفية لتعيّن التمثيل لسمة العدد في البنية التحتية بواسطة مخصص وكانت بنية "**الرجل**" هي (177):

(177) (ع ن ذ س ي: **رجل**)

على أساس أن قواعد التعبير تضطلع بنقل المفرد "**رجل**" إلى الجمع "**رجال**" شأنه في ذلك شأن جمعي المذكر والمؤنث السالمان، لكن بما أننا تبنينا افتراض أن جمع التكسير من الوسائل المعجمية، يصبح التأشير للعدد هنا بواسطة مخصّص نوعاً

من الحشو. إلاّ أن وجود مخصّص الجمع حتى في هذه الحالة يظل مبرّراً. ويكمن تبريره في أن قواعد أخرى تستلزمه نذكر على الخصوص قاعدة مطابقة محمول الجملة للمبتدأ:

(178) أ – الرجال خرجوا

ب –* الرجال خرج

وقاعدة مطابقة المقيد الثاني للمقيد الأول داخل نفس الحد:

(179) أ – جاء الرجال المدعوون

ب –* جاء الرجال المدعوُّ

يتبين من المثال (179 أ) خاصة أن مخصّص الجمع ينصب على الحد كاملاً (= المقيد الأول والمقيد الثاني) انصباباً واحداً اللهم إلا إذا أفردنا للمقيد الثاني مخصص عدد يخصه واعتبرنا أن بنية الحد "**الرجال المدعوّون**" هي (180 ب) لا (180 أ):

(180) أ – (ع ن ذ س ي: رجال س: مدعو)

ب – (ع ذ س ي: رجال س: (ع ن ذ س: مدعو))

وهو تحليل مكلف فضلاً عن أنه يوهم بأننا إمام حدين متمايزين داخل نفس البنية. يتضح إذن، إذا صحت هذه الملاحظات، أن أفضل التمثيلين هو التمثيل الأول إلا أن تبنّيه يستلزم التفكير في مواضعة عامّة تمنع من أن يعد جمع التكسير مفرداً وأن يتحقق مخصّص الجمع صرفياً، تمنع من أن تولّد حدود من قبيل "* الرجالون". ويمكن أن تصاغ هذه المواضعة على الشكل التقريبي التالي:

(181) "يصبح تحقق المخصّص العددي الجمع لاغيا بالنسبة للمقيد الأول في حدّ يكون مقيدة الأول:

(أ) مأخوذاً من المعجم أو

(ب) خرجاً لقاعدة من قواعد تكوين المحمولات".

ويظل بالطبع مفتوحاً إمكانُ تبني التحليل المقابل القائم على افتراض أن جموع التكسير صيغ صرفية لا أوزان اشتقاقية وأن تكوين هذه الجموع يتم، كتكوين المثنى والجمعين السالمين، في المكون الصرفي بواسطة قواعد تعبير تسند للمفرد الصيغة المناسبة.

(ب) يُدرج ديك (ديك 1989) في باب التسوير، إضافة إلى المفرد/الجمع، الأسوار والعدد المحدّد (cardinal numerals) والعدد الترتيبي (ordinal numerals). أمثلة هذه الأنماط الثلاثة من التسوير هي:

(182) أ – حضَر **كل** الضيوف

ب – جاء **بعض** الطلبة

(183) اشتريت **خمسة** كتب

(184) انهيت خَامِس مقال

ويقترح ديك التمثيل لهذه الأنماط السورية على غرار المفرد/الجمع، بواسطة مخصّص حدّي. حسب هذا الاقتراح تكون بنيات الحدود الواردة في (182) و(183) و(184) هي البنيات التالية:

(185) أ – (كل ع ن ذ س ي: ضيوف)

ب – (بعض ع ن ذ س ي: طلبة)

(186) أ – (ك 5 ن ذ س ي: كتب س)

(187) (ك 5 1 ذ س ي: كتاب)

قد يكون هذا التحليل وارداً بالنسبة للغات، كالانجليزية والفرنسية، يتصرف فيها السور والعدد المحدّد والعدد الترتيبي تصرف باقي المخصّصات كالتعريف/التنكير والإشارة والإفراد/الجمع حيث إن هذه المخصّصات جميعها تنقل، في بنية المكونات (البنية الصرفية – التركيبية) إلى محدّدات، أي أدوات صرفية. أمّا في اللغة العربية فإن تصرف السور والعددين المحدّد والترتيبي مغاير مغايرة واضحة لتصرفها في هذه اللغات. وتكمن هذه المغايرة في ما يلي:

(1) يجوز في العربية أن يتقدم السور أو العدد كما يجوز أن يتأخر في حين يمتنع تأخره في اللغتين الانجليزية والفرنسية.

(188) أ – حضر الضيوف **كلهم**

ب – جاء الطلبة **بعضهم**

(189) أ- اشتريت { كتباً خمسةً / الكتب الخمسة }

(190) أنهيت المقال الخامس

(2) يتصرف السور والعددان المحدّ والترتيبي، في مستوى البنية المركبية، كما يتصرف رأس المركّب. فهي تحمل أداة التعريف/التنكير كما هو الشأن في (189) و(190) مثلاً وتحمل علامة الإعراب التي تسند الحدّ بكامله. بل إنها تسند إلى ما يليها الحالة الإعرابية الجرّ باعتبارها تُكوّن معه تركيباً إضافياً.

هذه الخصائص الصرفية – التركيبية توحي بأن هذا الأنماط الثلاثة من الأسوار مقيدات إلاّ أنها فاقدة لخاصية أساسية من خصائص المقيدات وهي أنها لا تحيل بل الذي يُحيل هو الاسم الذي توارده. فالإحالة في "**خمسة كتب**" مثلا، لا تتم بواسطة العدد خمسة بل بواسطة الاسم "**كتب**" إذ إن هذا العدد بدون معدود لا يحيل على ذوات معينة اللهم إلاّ إذا ورد حدّا قائم الذات:

(191) من الكتب قرأت خمسةً

وحتى في هذه الحالة تبقى إحالية العدد رهينة بوجود معدود.

يمكن أن نستخلص من هذه الملاحظات أننا أمام حالة تأرجح بين المعجم والصرف وهي ظاهرة عامة يكون فيها نفس العنصر آخذاً بعضاً من خصائص الوحدة المعجمية وبعضاً من خصائص الصُّرفة. فيما يخص السور والعددين المحدّد والترتيبي، ثمة إمكانان لرصدهما:

أولاً، يمكن اعتبارها مقيدات تتصرف سطحاً، تصرفَ المخصّصات (من حيث إنها تقوم بدور محدّدات كأداتي التعريف والتنكير وأدوات الإشارة...).

ثانيا، يمكن أن تعدّ مخصّصات حدود لا مقيدات، في هذه الحالة، يجب أن يتضمن النحو مبدأ عاما يكون مفاده أن بعض المخصّصات في بعض اللغات (كالعربية) يمكن أن تُنتقى رؤوسا للمركبات التي تتضمنها.

حسب الاقتراح الأول تكون بنية الحد "**خمسة كتب**" هي البنية (192) في حين تكون بنيته حسب الاقتراح الثاني هي البنية (186) المعادة هنا للتذكير:

(192) (ع ن ذ ي: خمسة: كتب س)

(186) (ع 5 ذ س ي: كتب س)

3-2-1-4-4- هل الجنس من المخصّصات؟

يذهب ديك (ديك 1989: 318) إلى أن الجنس سمة لازمة للاسم بحيث لا يمكن أن يؤشر لها بواسطة مخصّص الحدّ. أمّا سمة الجس التي تلحق الصفة فإن هذه الصفة "**ترثها**" عن الاسم الموصوف بهذا المعنى، يمكن، في رأي ديك، أن نتحدث عن "**المطابقة**" بين الاسم والصفة. إذا كان هذا الافتراض يصدق على بعض اللغات فإنه لا يصدق على لغات أخرى كالعربية. ففي هذه اللغة، كما هو معلوم، يتعيّن أن تؤشر لسمة الجنس بواسطة مخصّص حدّي قيمه كالتالي:

(187) جس= { ذ / ث }

حيث جس = جنس؛ ذ = مذكر؛ ث: مؤنث

ممّا يمكن تقديمه كأدلة على هذا الطرح ما يلي:

(أ) إذا كان التقابل "مذكر/مؤنث" معجمياً بالنسبة لبعض الأسماء كما هو الشأن:"**بنت**"/"**ولد**" و"**جمل**"/"**ناقة**" مثلا فثمة أسماء يتحقق فيها هذا التقابل صرفياً. من أمثلة ذلك "**أستاذ/أستاذة**" و"**طالب/طالبة**" و"**شاعر/شاعرة**" وغير ذلك ممّا يتميز فيه المؤنث عن المذكر بواسطة اللاحقة التاء.

(ب) ثمة مخصّصات أخرى تستلزم التأشير للتقابل مذكر/مؤنث كي تعطي القاعدة الصرفية الخرج الصحيح. من ذلك جمعاً المذكر والمؤنث السالمان اللذان تشتغل قاعدتهما على مؤشري العدد والجنس معاً. ومن ذلك كذلك قاعدة تحقيق سمتي العددين المحدّد والترتيبي

(ج) تتم المطابقة من حيث الجنس في اللغة العربية لا بين مقيدات الحدّ الواحد (الاسم والصفة) بل كذلك بين المحمول وفاعله:

(188) أ – حضر الفتيان

ب – حضرت الفتيات

ج –* حضر الفتيات

لا يمكن رصد علاقة المطابقة هذه إلاّ إذا أشرنا للجنس بمخصّص حدّ كي تمنع اشتقاق جمل من قبيل (188 ج).

هذه الملاحظات الثلاث تدعم في رأينا، الطرح القائل بأن الجنس سمة تكـــون كذلك صرفية ويتعيّن بالتالي التأشير لها بواسطة مخصّص تستخدمه قواعد التعـــبير التي تقتضي هذه السمة (= قاعدة تكوين المؤنث، قاعدة تكوين جمعـــي المـــذكر والمؤنث السالمين، قواعد المطابقة...).

وفقاً لهذا الطرح تكون بنيتا الحدين "**الشاعر**" و"**الشاعرة**" البنيتين التاليتين:

(189) أ - (ع1 ذ س ي: شاعر)

ب - (ع1 ث س ي: شاعر)

3-2-1-5- حدود خاصة: الحدود الضمائر

يجري على الحدود الضمائر ما يجري على باقي الحدود بالنظر إلى البنية التحتية مع الأخذ بعين الاعتبار أن للضمائر خصائص تميزها عن الحدود غير الضمائر.

3-2-1-5-1- ضمير الإشارة

نقصد بضمير الإشارة الحدود التي من قبيل "**هذا**" و"**ذاك**" و"**ذلك**" و"**هذه**" و"**هؤلاء**" وغيرها. وقد سبق أن بيّنا الكيفية التي يتيحها النحو الوظيفي للتمثيل لهذه النمط من الضمائر حيث أشرنا إلى إمكان توسيع اقتراح ديـــك (ديـــك 1989) ليشمل الضمائر الإشارية إضافة إلى الأدوات (المخصّصات) الإشـــارية وإمكـــان تقديم اقتراح بديل لاقتراح ديك. وعلى أساس هذين الاقتـــراحين أشـــرنا إلى أن التمثيل للحد "**هذا**" مثلاً يمكن أن يكون إمّا البنية (167) أو البنية (170 أ) اللـــتين نعيد سوقهما هنا للتذكير:

(167) (ع1 س ي: ق)

(170 أ) (ع1 س ي: شا): س ي م ه)

3-2-1-5-2- ضمير الشخص

يقترح ديك (131: 132) أن يمثل لضمائر الشخص الأول (= المتكلم) والشخص الثاني (= المخاطب) والشخص الثالث (= الغائب) ببنيات حدّية يؤشر ف0يها لهذه السمات الثلاث، على أساس أنها مقيدات كالتالي: [+ ك] = مـــتكلم؛ [+ خ] = مخاطب؛ [- ك، - خ] غائب.

ويؤشر، بالإضافة إلى ذلك، لسمات التعريف والعدد والجنس و"**اللّياقــة**"[1] (في اللغات التي تميز بين الضمائر بالنظر إلى سمة اللياقة).

على أساس هذا الاقتراح يمكن أن نمثل لضمائر الشخص الثاني، مثلاً، في اللغة العربية، على الشكل التالي:

(190) أ - (ع1 ذ س ي: [- ك، + خ]) فا

ب - (ع1 ث س ي: [- ك، + خ]) فا

ج - (ع2 س ي: [- ك، + خ]) فا

د - (عن ذ س ي: [- ك، + خ]) فا

هـ - (عن ذ س ي: [- ك، + خ]) فا

وتحقق هذه الحدود في شكل ضمائر منفصلة و/أو ضمائر لواصق كالتالي:

(191) أ - (أنتَ) تكتب

ب - (أنتِ) تكتبين

ج - (أنتما) تكتبان

د - (أنتم) تكتبون

هـ - (أنتن) تكتبن

تؤخذ الضمائر المنفصلة من المعجم وتدمج في الحد طبقاً للسمات المؤشر لها؛ أمّا الضمائر اللواصق فتنتج عن قواعد التعبير الصرفية باعتبارها مجرّد صُرفات كما رأينا في الفصل السابق:

3-2-1-5-3- ضمير الاستفهام

من المعلوم أن الاستفهام في اللغة العربية يؤدّى بثلاث وسائل: التنغيم وأدوات وضمائر. تقابل الضمائر ("**مَن**"، "**ماذا**" و"**كيف**" "**أين**" "**متى**"...) الأدوات ("**هل**"، "**الهمزة**"، "**أو**"...) من حيث إن هذه صُرفات في حين أن تلك حُدودٌ قائمة الذات.

فيما يخص التمثيل لضمائر الاسفهام، يقترح ديك (ديك 1989: 160) أن يؤشر لسمة الاستفهام بمخصّص خاص وليكن هذا المخصّص م بالنسبة للغة

(1) نقصد بمصطلح "**اللياقة**" ما يقابل المصطلح (Politeness).

العربية. على هذا الأساس، يكون التمثيل التحتي للضمائر "**مَن**" و"**ماذا**" و"**متى**" و"**أين**" بالشك التالي:

(192) أ – (م س ي: <إنسان>)

ب – (م س ي: <غير حي>)

ج – (م س ي) زم

د – (م س ي) ملك

ويتم عن طريق عملية الإدماج المعجمي، إدماج الضمائر المناسبة، التي تؤخذ من المعجم، في محلات الحدود هذه.

3-2-1-5-4- الضمير الموصول:

على غرار الاقتراح السابق، يؤشر ديك (ديك 1989: 160) إلى سمة الموصولية بمخصّص حدّ خاص. حسب هذا الاقتراح، تكون بنية الضمير الموصول في التركيب (193 أ) هي البنية (193 ب):

(193) a- The man who sold the banasas

b- (d1xi: man N sell V (Rxi) Ag (the bananas) Go)

بيّنا في مكان آخر (المتوكل 1988 ب) أن التمثيل للجمل الموصولية في اللغات التي تستخدم استراتيجية العائد يختلف عن التمثيل لها في اللغات الأخرى، على أساس أن اللغة العربية تنتمي إلى الفئة الأولى من اللغات اقترحنا أن تكون بنية هذا الضرب من التراكيب متضمنة لمؤشرين، مؤشر الضمير الموصول ومؤشر الضمير العائد. مثال ذلك الحدّ "**المقال الذي كتبته**" ذو البنية (194):

(194) (ع1 ذ س ي: مقال س: [ل [كتب (ع1 س ح: [+ ك، – خ،]) منف (ع1 س ع: [–ك، –خ]) متق)]])

حيث ل = موصول

من خصائص اللغة العربية أن لها فئتين اثنتين من الضمائر الموصولة: فئة "**مَن**" وفئة "**الذي**" وفروعهما.

من المعلوم أن عناصر هاتين الفئتين لا تتعاقب بحيث لا يمكن تعويض بعضها ببعض. ويمكن إجمال الفروق السياقية بين الفئتين في ما يلي:

(أ) حين ترد الجملة الموصولة مقيّدة كما هو الشأن في (195 أ) لا يمكن أن يكون الموصول إلا من فئة "**الذي**":

(195) أ – استقبلت الضيف الذي بعثته

ب –* استقبلت الضيف من بعثته

(2) حين تكون الجملة الموصولة غير مقيدة (أو بدلية)، يُستعمل موصول من فئة "**من**" على الأفضل:

(196) أ – قابلت خالداً، من كان معنا في المدينة

ب – ? قابلت خالداً، الذي كان معنا في المدرسة

(3) حين تكون الجملة الموصولة لا رأس لها يمكن أن يكون الموصول من فئة "**الذي**" أو من فئة "**من**" على السواء، على ما يبدو حيث تترادف الجملتان التاليتان مثلاً:

(197) أ – **اشكُر** الذي ساعدك

ب – **اشكُر** من ساعدك

إلاّ أن إمعان النظر في هاتين الجملتين يكشف عن فرق تداولي دقيق وهو أن الحدّ "**الذي ساعدك**" يحيل إحالة خصوص في حين أن الحدّ "**من ساعدك**" يحيل حالة عُموم. فالجملة الأولى ترادف (198 أ) في حين أن الجملة الثانية ترادف (198 ب):

(198) أ – اشكر هذا/ذلك الشخص الذي ساعدك

ب – اشكر أي شخصٍ ساعدك

هذه السمة، سمة العموم، هي التي تُرشّح "**من**" للورود في التراكيب التي من قبيل (199 أ) دون"**الذي**":

(199) أ – من اجتهد نجح

ب –* الذي اجتهد نجح

فالجملة (199 ب) لا يمكن أن تُقبل إلاّ إذا أوّلت على أساس أن الحدّ "**الذي اجتهد**" محيل على خاص معيّن.

لرصد الفروق بين هاتين الفئتين من الموصولات يمثّل للجمل الموصولة في بنيات حدّية مختلفة يتم فيها إدماج الموصول المناسب. فالموصول "**الذي**" وفروعه يدمج في البنيتين التاليتين:

(200) أ – (ع س ي: س: (ل...])

ب – (ع ص س ي: [ل...])

في مقابل ذلك، يتم إدماج "**من**" و"**ما**" في البنيتين (201 أ–ب):

(201) أ – (ع س ي: (س)،: [ل...])

ب – (ع م س ي: [ل...])

مفاد هذا أن استعمال فئتي الضمائر الموصولة يحكمه التوزيع التكاملي التالي: تُستعمل فئة "**الذي**" في الجمل الموصولة التي لها رأس وتكون مقيّدة أو في جملة موصولة لا رأس لها يحيل إحالة خصوص في حين أن فئة "**من**" تُستعمل في الجملة الموصولة البدلية (= غير المقيدة) أو الجملة الموصولة التي لا رأس لها والتي تحيل إحالة عموم.

ويمكن توضيح هذا التوزيع التكاملي بواسطة الرسم التالي:

(202)

الموصولات	الجمل الموصولة			
	مقيدة	غير مقيدة	حرة خاصة	حرة عامة
فئة "الذي"	+	–	+	–
فئة "مَن"	–	+	–	+

3-2-2- النموذج الثاني

ظهر في نظرية النحو الوظيفي، في السنوات الأخيرة، نزوع عام يسعى في استكشاف ورصد ما يمكن أن يوجد بين بنيات مختلف مكونات الجملة من مشاكلات وتوازيات.

ويكمن الحافز إلى هذا السعي، كما هو معلوم، فيما يمكن أن تتيحه مشاكلة البنيات من تبسيط للنحو وجعله أقل كلفة إضافة إلى ما يمكن أن تكتسبه الإواليات الواصفة من تجانس وأناقة.

في هذا الإطار ننبه خروت (خروت 1990) إلى وجود مشاكلة بين بنية الكلمة وبنية المركّب وضرورة أخذ هذه المشاكلة بعين الاعتبار في صياغة قواعد التعبير وبيّن رايكوف (رايكون 1992) أن بنية المركب الاسمي تماثل بنية الجَمْل. وفي نفس الإتجاه، أشرنا (المتوكل قيد الطبع) إلى أن من الظواهر ما يؤشر إلى

وجوب توسيع هذه المشاكلة إلى ما هو أعلى من الحمـــل؛ أي القضـــية/الجملـــة. في هذا المبحث نعرض لما ورد في (رايكوف 1992) وفي (المتوكل قيد الطبع) على التوالي:

3-2-2-1- الحد والحمل

يذهب رايكوف إلى بنية الحدّ، شأنها في ذلك شأن بنية الحمل، ليست بنيـــة خطّية كما يوحى بذلك النموذج الأول (ديك 1989) وإنما هي بنية طبقية. ويرى رايكوف أن مكونات الحد ثلاث طبقات: (أ) طبقة **الكيف** و(ب) طبقـــة **الكـــم** و(ج) طبقة **المكان**. على هذا الأساس، يقترح رايكوف (رايكـــوف 1992: 190) كبنية عامة للحدّ البنية التالية:

(203) (س: [$_3$Ø [$_2$Ø [$_1$Ø س $_1$Ω] $_2$Ω] $_3$Ω])

نواة

طبقة الكيف

طبقة الكم

طبقة المكان

يتبين من التمثيل (203) ما يلي:

يتكون الحدّ من نواة وثلاث طبقات. ويشكّل نـــواةَ الحـــدّ، في أغلـــب الأحوال محمولٌ اسمٌ (س). امّا الطّبقة فتتضمن بالإضافة إلى النواة مخصّصاً (Ω) ولاحقا (Ø). وتقوم بين الطبقات الثلاث علاقة سُلميّة حيزيّة حيث إن الطبقة الأولى (طبقة الكيف) تقع في حيّز الطبقة الثانية (طبقة الكم) التي تقع بـــدورها في حيّز الطبقة الثالثة (طبقة المكان). ويمكن، توضيحاً لهذه الســـلمية التمثيـــل للحد بالشكل التالي:

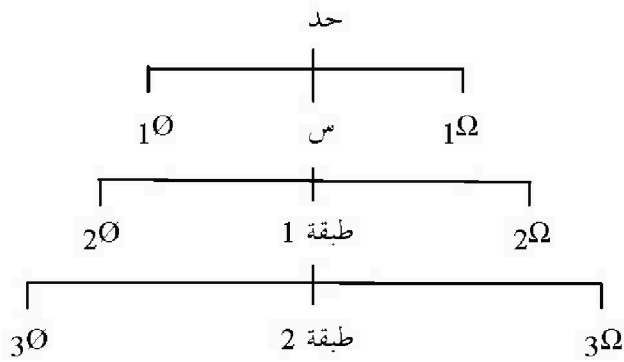

(أ) تقوم الطبقة الأولى، طبقة الكم على افتراض أن للاسم سماتٍ جهية كما أن للمحمول الفعل والمحمول الصفة سمات جهية. حسب هذا الافتراض، يأخذ الاسم إحدى السمات الجهية الأساسية الأربع التالية: (أ) الجهة [+ مفهوم] و(ب) الجهة [+ كميّة] و(ج) الجهة [+ فرد] و(د) الجهة [+ مجموعة]. على هذا الأساس تنقسم الأسماء إلى أسماء مفاهيم وأسماء كميات وأسماء أفراد وأسماء مجموعات.

ويتضح من مجموعة اللغات التي فحصها رايكوف أن السمات الجهية الكيفية قد تتحقق صرفياً في بعض اللغات (لغات البانتو مثلاً) فيمثل لها آنذاك بواسطة مخصّص الحد $1Ω$ في حين أنها تتحقق في جميع اللغات بواسطة لاحق كيفي $1Ø$. هذا اللاحق الكيفي هو **الصفة** أو ما ينوب عنها (فعل أو اسم في اللغات التي لا تتوافر فيها الصفة كمقولة قائمة الذات).

(ب) أمّا الطبقة الثانية، طبقة الكم، فإنها تتكوّن، كما رأينا من الطبقة الأولى باعتبارها نواة ومخصّص كمي $2Ω$، ولاحق كمي $2Ø$.

يؤشر بواسطة المخصّص $2Ω$ لسمات الإفراد/الجمع والعدد والسفور التي مرت بنا في المبحث أعلاه؛ علماً بالوضع المتأرجح للأسوار والأعداد المستقلة في اللغة العربية. ويمكن أن تتحقق بعض السمات العدد معجمياً بواسطة لواحق أفعال أو أسماء في بعض اللغات.

(ج) تختص الطبقة الثالثة، طبقة المكان، بدور تحديد وضع المحال عليه بالنظر إلى الفضاء المكاني أو الزماني أو المعرفي. ويؤدى هذا الدور صرفياً بواسطة أداة

التعريف/التنكير والأدوات الإشارية ومعجمياً بواسطة لواحق كالجمل الموصولة (التعيينية) والأسماء المضاف إليها والأسماء الدالة على المكان. في الحالة الأولى يؤشر للسمات المعنية بالأمر بواسطة المخصّص Ω_3 في حين يؤشر لها في الحالة الثانية على أساس أنها لواحق من فئة $\emptyset_3$.

خلاصة ما سبق أن النموذج الذي يقترحه رايكوف لا يختلف عن النموذج المعيار (ديك 1989) من حيث محتويات الحد وإنما يتميز عنه بكونه يخلق بين عناصر الحد علاقة سلمية فيجعل من هذه العناصر طبقات ثلاثاً على غرار ما يقترحه النموذج المعيار بالنسبة لبنية الحمل.

ولجعل المشاكلة بين الحد والحمل تامة، يفترض رايكون أن الحمل نفسه لا يتضمن طبقتين (الحمل المركزي والحمل الموسع) كما ورد في النموذج المعيار بل طبقات ثلاثاً على غرار الحد: (أ) طبقة كيفية و(ب) كمية و(ج) طبقة مكانية.

حسب نموذج رايكوف هذا، تكون بنية الحمل هي البنية (207) لا البنية (206):

(206) ([... [π_2] [π_1] (محمول (س‌ي)... (س‌ن)] [$_1$6] [$_2$6]]...[)

(207) ([... [π_3] [π_2] [π_1] (محمول (س‌ي)... (س‌ن)] [$_1$6] [$_2$6] [$_3$6]...[)

نواة

---------- طبقة 1

حمل مركزي

---------- طبقة 2

حمل كمي

---------- طبقة 3

حمل موسّع

تقوم الطبقات الثلاث في الحمل بالدور الذي تقوم به في الحد. فالطبقة الأولى. طبقة الحمل المركزي، يؤشر فيها للسمات الجهية ("**تام**"/"**غير تام**"...) المرحلية بواسطة المخصّص π_1 واللواحق $_1$6. ويؤشر في الطبقة الثانية للسمات الجهية السورية بواسطة المخصّص π_2 واللواحق $_2$6 (التي من قبيل "**دائما**"، و"**الفينة بعد الأخرى**"، "**كثيرا**"...) أما المخصّص π_3 واللواحق $_3$6 في الطبقة

الثالثة فإنها تؤشر للسمات الزمانية المكانية، السمات التي تموضع الواقعة الدال عليها المحمول بالنظر إلى الفضاء المكاني أو الزماني أو المعرفي.

3-2-2-2- الحدُّ والقضية

الوجوه في النحو الوظيفي (ديك 1989، المتوكل 1995) ثلاثة أنماط بالنظر إلى الطبقة التي تنتمي إليها[1]. فهناك الوجوه "**اللازمة**" (= وجوه الطبقة الأولى أو وجوه المحمول) والوجوه "**الموضوعية**" (= وجوه القضية). وتختص الوجوه الذاتية بطبقة القضية. وهي سمات تؤشر إلى موقف المتكلم إزاء الفحوى القضوي الذي تتضمنه الجملة وتنقسم الوجوه الذاتية هذه بدورها إلى ثلاثة أقسام: (أ) وجوه معرفية و(ب) وجوه إرادية و(ج) وجوه "**مرجعية**".

تتعلق الفئة الأولى من هذه الوجوه. بموقف المتكلم من فحوى القضية (تصديقه أو تكذيبه أو شكه؛ مدحه أو ذمه أو استحسانه...) وتتعلق وجوه الفئة الثانية بالموقف الإرادي للمتكلم حيال الفحوى القضوي (= دعاء، تمنّ، رجاء...). أمّا وجوه الفئة الثالثة فتتعلق بالمرجع الذي استقى منه المتكلم فحوى القضية (ما بلغه؛ ما بلغه؛ ما يسمع أو ما رآه، ما استنتجه شخصياً عن طريق استدلال ما...) من أمثلة ذلك:

(208) أ – **أظن** أن خالداً يعشق هنداً
ب – **لاشك** أن خالداً سيزورنا اليوم

(209) أ – **ليت** خالداً يزورنا اليوم !
ب – **لعل** هنداً تنجح هذه السنة !
ج – **أعاد** الله علينا أيام البهجة!

(210) أ – **بلغني** أن عمراً سافر إلى الخارج
ب – **يبدو** أن السلام سيعود

الطرح الذي دافعنا عنه في (المتوكل قيد الطبع) هو أن الوجوه الذاتية لا تختص بالقضية خلافاً لما ورد في النموذج المعيار (ديك 1989). هذه الوجوه نجدها كذلك في مستوى الحد كما توحي بذلك المعطيات التالية:

(1) انظر تفصيل القول عن الوجوه وأنماطها وتحققاتها في اللغة العربية في (المتوكل 1995).

(211) أ – تزوجت هند **نعم** الفتى!

ب – يُساكننا **بئس** الجار!

ج – شاهدت اليوم شريطاً **رائعاً**!

د – سهرنا البارحة **ليلة**!

(212) أ – كنت أزور **المرحوم** كل يوم

ب – سأزوركم في بيتم **العامر** بإذن الله

(213) أمضت الأطراف **ما يسمى** اتفاقية الهدنة.

من تفحص هذه التراكيب، يمكن أن نستنتج ما يلي:

(أ) يوجد معبّرا عنه في (211 أ – د) الوجهُ المعرفي الذاتي وفي (212 أ – ب) الوجهُ الإداري وفي (213) الوجه المرجعي؛

(ب) لا ينصب في هذه الأمثلة جميعها الوجه على الجملة كاملة بل ينصبّ على أحد حدودها فقط: "**نعم الفتى**" و"**بئس الجار**" و"**شريطا رائعا**" و"**ليلة**" و"**المرحوم**" و"**بيتكم العامر**" و"م1 **يُسمّى اتفاقية الهدنة**"؛

(ج) تُستخدَم في هذه التراكيب، للدلالة على السمة الوجهية، وسائل مختلفة يمكن تصنيفها كالتالي:

(1) وسائل صرفية ("**نعم**" و"**بئس**")؛

(2) معجمية ("**رائعا**" و"**ما يسمى**")؛

(3) معجمية – صرفية ("**المرحوم**" و"**العامر**")؛

(4) تنغيمية ("**ليلة**").

(د) ظاهرة انصباب الوجه على حدّ من حدود الجملة ظاهرة عامة نجدها في لغات أخرى غير العربية كما توحي بذلك المعطيات التالية:

(214) **عربية مغربية:**

أ – تغدينا **واحد** الغدا!

ب – شفت **شي** منظر!

ج – فين مشا **المخلي** ديال خوك؟!

(215) **عربية مصرية:**

أ – شفت **حتة** بنت!

ب – عليها **تسريحة تجنن!**

ج – أكلنا عشوة **إنما إيه!**

د – راحت فين **مقصوفة** الرقبة؟!

(216) **فرنسية**:

a- Il a épouse une femme **merveilleuse**!

b- J'ai passé une **sacrée** soirée!

c- Il travaillait **avec quelle ardeur**!

d- J'ai encore rencontré **cet imbécile de Paul**!

ملحوظة: تشكل الجمل (214 أ–ب) و(215 أ) أمثلة لظاهرة تحجر وحدات معجمية ("**واحد**"، "**شيء**" "**حتة**") وانتقالها إلى وضع مجرّد محدّدات سورية وعددية. ويُواكب ظاهرة التحجّر هذه مسلسل استعارة حيث تنقل، تدريجياً، هذه المحدّدات من محددات عددية إلى محدّدات وجهية، محدّدات دالة على سمات وجهية ذاتية. هذا المسلسل يُذكّرنا بمسلسل الاستعارة الذي تخضع له مخصّصات الجملة، كما سبق أن بيّنا في الفصل السابق. والأهم من ذلك أن التنقل، داخل هذا المسلسل، يتم في الحالتين معاً بنفس الصورة، أي من الطبقة الدنيا (الكيف) إلى الطبقة العليا (الوجه). وهذا دليل آخر على أن الحد بنية طبقية كالجملة وأنه يشاكل الحمل والقضية من حيث بنيته.

على أساس ما ورد في (أ–د)، يمكن إعادة النظر في النموذج الذي يقترحه رايكوف وتوسيعه كالتالي:

(أ) تتكوّن الحدود التي تتضمن وجهاً ذاتياً من أربع طبقات لا من ثلاث: الطبقة الكيفية والطبقة الكميّة والطبقة المكانية والطبقة الوجهية؛

(ب) تعلو الطبقة الوجهية الطبقات الثلاث الأخرى حيث تتخذ نواة لها الطبقة المكانية كما أن الطبقة الوجهية (= القضوية) تعلو طبقات الحمل جميعها. ويمكن الاستدلال على ذلك بأن المحدّد الوجهي، إن وُجد، يتقدم على المحدّدات الأخرى:

(217) أ – **نعم** هؤلاء الثلاثة الرجال

ب –* هؤلاء **نعم** الثلاثة الرجال

ج –* الثلاثة **نعم** هؤلاء الرجال

(ج) يؤشر للوجه بالمخصص 4Ω الذي يتحقق إمّا بواسطة صُرفة ("**نعم**"، "**بئس**"، "**واحد**"، "**شيء**"، "**حتة**"...) أو بواسطة التنغيم أو بواسطة الرتبة (كما هو الشأن في اللغة الفرنسية حيث تختلف رتبة الصفة بالنظر إلى الاسم طبقاً للسمة الوجهية كما في الجملة (216 ب) مثلاً)[1]. ويؤشر للوجه كذلك باللاحق 4Ø الذي يتحقق في وحدات معجمية فقدت فحواها الأصلي وأصبحت تعبر عن سمة وجهية كما هو شأن "**رائع**" و"**فطيع**" و"**خطير**" في اللغة العربية الفصحى المعاصرة و"formidable" و"merveilleux" و"épouvantable" في اللغة الفرنسية.

(د) على هذا الأساس، تكون بنية الحدّ العامة هي البنية (218):

(218) (س ي: [$_4\text{Ø}$ [$_3\text{Ø}$ [$_2\text{Ø}$ [$_1\text{Ø}$ [س] $_1\Omega$] $_2\Omega$] $_3\Omega$] $_4\Omega$])

من أمثلة ذلك أنه يُمثّل لبنيتي الحدّين "**نعم الفتى**" و"**بئس الجار**" كالتالي:

(219) (س ي: [مدح [ع [1 [Ø [فتى س]]]]])

(220) (س ي: [ذم [ع [1 [Ø [جارس]]]]])

حيث "**مدح**" و"**ذم**" سمتان وجهيتان مجردّتان عامتان تشملان مواقف الاستحسان والاستقباح من الذات عليها الحدّ.

في ختام هذا المبحث نود أن نشير إلى بعض المزايا التي من شأنها أن تدعم النموذج الرباعي المقترح هنا:

أولا، يتخذ المتكلم موقفاً لا إزاء الفحوى القضوي لجملة ما فحسب بل كذلك إزاء ذات من الذوات التي تحيل عليها حدود الجملة. ويتيح هذا النموذج التمييز بين موقف المتكلم من القضية وموقفه من ذات ما، عن طريق التأشير بواسطة سمة وجهيّة في مستوى القضية ومستوى أحد الحدود؛

ثانيا: يسمح هذا النموذج، كذلك بالتوحيد بين ظواهر كانت تُدرس، تقليداً، في أبواب متفرقة كأبواب "**التعجب**" و"**المدح**" و"**الذم**" مثلاً؛

ثالثا: فيما يخص "**التعجب**" نستطيع الآن أن نوفيه حقه بدراسته منصبّاً لا على الجملة ككل فحسب بل كذلك على أحد حدود الجملة؛

---

(1) قارن بين (216 ب) ومقابلتها التالية:

(i) j'ai participé à une soirée sacré

رابعا، يمكننا في إطار النموذج المقترح أن نميز بوضوح بين العناصر المقيدة والعناصر الواردة للدلالة على سمة من السمات الوجهية. بهذا نكون أمام تصنيف جديد لعناصر الحدّ وهو التصنيف الموضّح في الرسم التالي:

(211)

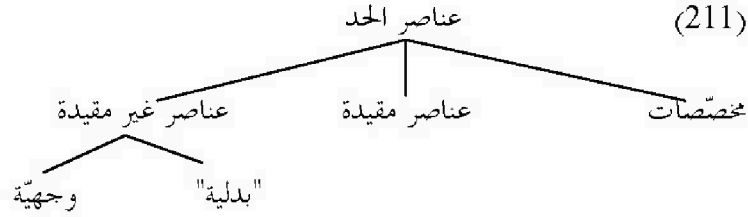

خامسا: يبرهن النموذج الرباعي على أن المشاكلة بين مكونات الجملة من حيث بنيتها الداخلية يمكن أن تذهب إلى أبعد من التوازي بين الكلمة والحد والحد والحمل، ولعل أبحاثاً أخرى يمكن أن تستكشف مشاكلة بين الحد والجملة ككل إذا تبيّن أن من الحدود ما يمكن أن يستقل بقوة إنجازية تخصه كما هو الشأن في التراكيب الاستفهامية التي من قبيل:

(222) أ – سافر خالد **إلى مراكش** (أم إلى طنجة)؟

ب – سافر خالد **إلى أين؟**

4– الوظائف:

تحدثنا في مبحث سابق عن "**دور**" الحد وبيّنا أنه يكمن في أن المتكلم بتوسل بحدود الجملة للإحالة على ذات إحالة بناء أو إحالة تعيين أو للإحالة على صفة أو واقعة في حالة الحدود غير النموذجية (الحدود المستقة).

ونميز بين دور الحد ووظيفته على أساس أن الوظيفة علاقة سياقية تقوم بين الحد والمحمول وبينه وبين الحدود الأخرى. وتشكل الوظائف وأنواعها ومستوياتها وطريقة إسنادها موضوع المبحث التالي.

4–1– وظائف الحد:

4–1–1– أنماط الوظائف:

يُميّز، كما هو معلوم، في نظرية النحو الوظيفي بين ثلاثة مستويات وظيفية وهي: (أ) الوظائف الدلالية و(ب) الوظائف التركيبية و(ج) الوظائف التداولية.

(أ) يتضمن حملُ جملة محمولاً يدل على واقعة ما (= عمل، حدث، وضع، حالة) وحدوداً تدل على المشاركين في هذه الواقعة كما يتبين من التمثيل العام التالي:

(222) [(محمول)، (حد1، حد2 ... حدّن)]

واقعة — مشاركون

وتتحدّد وظيفةُ كل حدّ طبقاً لنوع مشاركته في الواقعة الدال عليها المحمول.

فهو إمّا "**منفذ**" أو "**متقبل**" أو "**مستقبل**" حين تكون الواقعة "**عملاً**" كما في الجملة (223):

(223) أعطى خالد (منف) علياً (مستق) كتاباً (متق)

وهو "**قوة**" إذا كانت الواقعة حدثاً:

(224) دوي الرعد (قو)

و"**متموضع**" و"**حائل**" حين تكون الواقعة "**وضعاً**" أو "**حالة**":

(225) جلس خالد (متض)

(226) هند (حا) فرِحة

هذا بالنظر إلى الحدود الواردة موضوعات، أمّا الحدود اللواحق فإنها تأخذ وظائف دلالية ظرفية كوظائف "**الزمان**" و"**المكان**" و"**الأداة**" و"**الحال**" و"**العلة**" وغيرها. من أمثلة ذلك:

(227) أ – قابلني خالد مبتسماً (حال)

ب – رأيت هند (البارحة (زمان) في الشارع (مكان)

ج – قطّعت هند اللحم بالسكين (أداة)

د – أخرجت هند من القاعة عقاباً لها (علة)

بخلاف الوظائف الأخرى، يؤشر للوظائف الدلالية في المعجم ذاته باعتبار العلاقة القائمة بين المحمول وحدوده. مثال ذلك المدخل المعجمي للفعل "**شرب**" الذي يمثل له على الشكل التالي:

(228) ش ر ب {فَعِلْ} ف (س1: <حي>) منف (س2: <سائل>) متق

حيث: يأخذ محلاً الموضوعين الأول والثاني الـوظيفتين الـدلاليتين "**منفـذ**" و"**متقبل**" على التوالي:

(ب) من اللغات ما يكون وارداً فيها "توجيه" الواقعة الممثل لها في المدخل المعجمي. ويتم توجيه الواقعة بأن يقدمها المتكلم من "**وجهة**" أحد المشاركين فيهـا (= أحد حدود الحمل). والوجهة "**منظوران**" اثنـان: (أ) منظـور "**أولي**" و(ب) منظور "**ثانوي**"، ويؤشر لهذين المنظورين بواسطة الوظيفتين التركيبيتين (أو على الأصح "التوجيهيتين") الفاعل والمفعول على التوالي. على هذا الأساس يكـون تعريف هاتين الوظيفتين، في إطار نظرية النحو الوظيفي، كالتالي:

(229) "تسند الوظيفة الفاعل إلى الحد المحيل على ما يشكل المنظـور الأول للوجهة".

(230) "تُسند الوظيفة المفعول إلى الحدّ المحيل على ما يشكل المنظور الثانوي للوجهة".

مثال ذلك الحمل المحايد (231) الذي يمكن أن يُسند فيه الفاعل إلى الموضوع الأول والمفعول إلى الموضوع الثاني فيتحقق في الجملة (234) أو يسند فيه الفاعـل إلى الموضوع الثاني فيتحقق آنذاك في الجملة (135):

(231) (ش ر ب {فَعِلْ} ف (ع1: ذس1: خالد) منف
(ع1: ذس2: شاي) متق

(232) (ش ر ب {فَعِلْ} ف (ع1: ذس1: خالد) منف فا
(ع1: ذس2: شاي) متق مف

(233) (ش ر ب {فَعِلْ} ف (ع1: ذس1: خالد) منف
(ع1: ذس2: شاي) متق فا

(234) شرب خالد شاباً

(235) شرب الشاي (من لدن خالد)

يستدعي هذا التحديد للوظيفتين الفاعل والمفعول الملاحظات التالية:

(1) شأنهما في ذلك شأن باقي الوظائف، تُشكّل هاتان الوظيفتان مفهومين أوّليّين (primitive) بحيث لا تعدّان مشتقتين من تركيبة شجرية ما بخلاف ما عليـه الأمر في الأنحاء التركيبانية حيث تحدّدان على أساس سلمية مقولية معينة.

(2) في الواقع، تشكل وظيفتا الفاعل والمفعول مفهومين تداوليين كما بتبين من التحديدين (229) و(230) حيث يرتبطان باختيار المتكلم للوجهة التي يريد أن يقدم الواقعة انطلاقا منها. لذلك يفضل أن يقال "**الوظيفتان التوجيهيتان**" عوضاً عن "**الوظيفتان التركيبيتان**" درءاً لكل لَبس.

(3) بخلاف الوظائف الدلالية والوظائف التداولية التي يستلزمها جميع اللغات والتي يمكن أن يقال عنها بالتالي إنها من الكليات اللسانية، تُستخدم وظيفتا الفاعل والمفعول في لغات وتُستخدم إحداهما (= الفاعل) في لغات ويستغني عنهما معاً في لغات أخرى. مثال ذلك أن العربية (المتوكل 1987أ) والانجليزية تستلزمان كلاّ من الفاعل والمفعول في حين أن اللغة الفرنسية تستغني عن المفعول. وثمة لغات لا تستلزم أيا منهما، ضابط ذلك أن ورود الفاعل يثبت في اللغات التي يمكن فيها إسناده إلى حدّ آخر غير المنفذ وأن ورود المفعول يثبت في اللغات التي يتسنى فيها إسناده إلى غير الحدّ المتقبل.

(ج) الوظائف التداولية صنفان: (أ) وظائف "**داخلية**" تسند إلى حدود الجملة و(ب) وظائف "**خارجية**" تحملها مكونات لا تنتمي إلى الجملة ذاتها. وظائف الصنف الثاني ثلاث وظائف: "**المبتدأ**" "**الذيل**" و"**المنادى**" أمثلة هذه الوظائف الثلاث هي (236 أ) و(236 ب) و(236ج) على التوالي:

(236) أ – **خالد**، قرأت مقاله

ب – قابلتها اليوم، **جارتنا** السمراء

ج – **أيها الأطفال**، حان وقت النوم

أمّا الوظائف الداخلية فوظيفتان المحور والبؤرة. اللتان تنقسم كلتاهما إلى وظائف فرعية.

يذهب ديك (ديك 1989) إلى أن الخطاب، خاصة الخطاب السردي، يتضمن أنواعاً شتى من المحاور أهمها (أ) المحور الجديد و(ب) المحور المعطى و(ج) المحور العائد و(د) المحور الفرعي. وقد بيّنا (المتوكل 1993 ب) طبيعة هذه الوظائف الأربع ودورَ كلّ منها في ضمان تناسق نص سردي كروايتي نجيب محفوظ "**خان الخليلي**" و"**زقاق المدق**" يُعَدّ محوراً جديداً كل حدّ محيل على ذات تدرج لأول مرة في النص مثال النص:

(237) "كان خالد ينظر من النافذة، فرأى **فتاة** تقطف وروداً..."

بعد أن يُدرج في النص يصبح الحد محوراً معطى يمكن الإحالة عليه بمحاور فرعية تمثل بعض سماته أو بعضاً من لوازمه. من ذلك أن جارة أحمد عاكف في "**خان الخليلي**" يحال عليها في شكل محور جديد "**فتاة**" حين تدرج لأول مرة ثم في شكل محور معطى "**نوال**" ثم في شكل محاور فرعية مثل "**قوائم الكرسي**" و"**الشال**" حين ينقطع الحديث عن محور معطى. ويطول هذا الانقطاع فيلجأ إلى إواليات خاصة تتيح التذكير به قبل استئناف الحديث عنه. نكون آنذاك أما محور عائد (أو مستأنف).

أثبتت دراسات عديدة (المتوكل 1984 و1985، ديك 1989، المتوكل 1991 و1993 أ) أن اقتراح ديك (ديك 1978) لوظيفة بؤرية واحدة لا يفي برصد خصائص كل التراكيب البؤرية الواردة في اللغات الطبيعية. وقد أدت هذه الدراسات إلى اقتراح تقسيم البؤرة إلى بؤر فرعية تندرج في خانتين أساسيتين اثنتين هما "**بؤرة الجديد**" و"**بؤرة المقابلة**". تُسنَد بؤرة الجديد إلى الحدّ الحامل للمعلومة الجديدة بالنظر إلى مخزون المتكلم فتكون "**بؤرة طلب**" أو بالنظر إلى مخزون المخاطب فتكون "**بؤرة تتميم**". من أمثلة ذلك ضمير الاستفهام في الجملة (238 أ) وما يقابله ("**البارحة**") في الجملة (238 ب):

(238) أ – **متى** عادت هند؟

ب – (عادت هند) **البارحة**

وتسند بؤرة المقابلة إلى الحدّ الحامل لمعلومة لا يتفق المتكلم والمخاطب على أنها المعلومة الواردة. وتكون بؤرة المقابلة إمّا "**بؤرة تثبيت**" أو "**بؤرة انتقاء**" أو "**بؤرة تعويض**" أو "**بؤرة حصر**" كما في الجمل (239 أ) و(239 ب) و(239 ج) و(239 د) على التوالي:

(239) أ – التي عشقها خالد **هند**

ب – **هنداً** عشق خالد

ج – عشق خالد **هنداً** (لا زينب)

د – ما عشق خالد إلا **هنداً**

التي بنيتها التحتية هي (241):

(240) أ – **من** شرب الشاي؟

ب – شرب الشاي **خالد**

(241) [خب وي: [سي [:ثب مض وي: [تا [ش ر ب{فَعِل} ف (ع1 ذ س1: خالد) منف فا بؤجد (ع1 ذس2: شاي) متق مف مح]]]]]

4-1-2- إسناد الوظائف:

تختلف الوظائف الدلالية عن الوظائف التوجيهية والوظائف التداولية في كونها يؤشَر لها، كما أسلفنا، بدءاً في المدخل المعجمي ذاته في حين أن الوظائف الأخرى تُسند في مرحلة لاحقة من مراحل اشتقاق الجملة، أي بعد إدماج الحدود في محلاّتها. ويرجع ذلك إلى أن الوظائف الدلالية سمات لازمة في حين أن الوظائف التوجيهية والوظائف التداولية سمات يحدّدها السباق (سياق الخطاب).

ويخضع إسناد هذه الوظائف إلى مجموعة من القيود فصلنا القول فيها في مكان آخر (المتوكل 1991 أ) ونورد أهمها في ما يلي:

(1) لا يتعدى إسناد الوظائف التوجيهية والوظائف التداولية مجال طبقة الحمل. فلا تسند هذه الوظائف إلى حدود قضوية ولا إلى حدود إنجازية باستثناء وظيفة بؤرة المقابلة التي يمكن أن تسند إلى هذه الحدود في سياقات خاصة؛

(2) لا يسوغ – أو على الأقل يصعب – إسناد نفس الوظيفة التداولية إلى الحمل وإلى أحد حدوده في الوقت ذاته؛

(3) يمكن إسناد بؤرة الجديد إلى أكثر من حدّ واحد في نفس الحمل كما هو الشأن في الجملتين التاليتين:

(242) أ – **من** وهب **من هذا؟**

ب – وهب خالد بكراً سيارة

أما بؤرة المقابلة فلا يسوغ إسنادها إلاّ إلى حدّ واحد:

(243) أ –* هنداً البارحة قابلت

ب –* ما قابلت إلا هنداً إلاّ البارحة

(4) يشترط في الوظيفة المحور المعطى أن تسند إلى حدّ معرّف. ويمكن صوغ هذا القيد بالشكل التالي:

(244) * (ك س ي: φ) مح معطى

وواضح أن هذا القيد آيل إلى أن هذه الوظيفة تسنَد إلى حدّ محيل إحالة تعيين، أي حدّ يحيل على ذات متوافرة في مخزون المخاطب:

(5) في مقابل ذلك يُسند المحور الجديد إلى حدّ نكرة باعتبار أن المحال عليه غير متوافر في مخزون المخاطب إذ يدرج فيه لأول مرة:

(6) فيما يخص الوظيفتين التوجيهيتين فإنهما تسندان حسب سلمية تختلف باختلاف اللغات.

وقد استدللنا في مكان آخر (المتوكل 1987 أ) على أن سلمية إسناد الفاعل في العربية هي السلمية التالية:

(245) **سلمية إسناد الفاعل في العربية:**

منف	مستق	متق	زم	مك
فا	+	+	+	+

مفاد السلمية (245) أن الوظيفة الفاعل تُسند إلى الحد المنفذ أو إلى الحد المستقبل أو إلى الحد المتقبل أو إلى أحد الحدّين اللاحقين الزمان والمكان على التوالي. من أمثلة إسناد الفاعل إلى هذه الحدود ما يلي:

(246) أ – منح خالد هنداً مالاً

ب – مُنحت هند مالاً

ج – أكِلَ التفاحُ كله

د – صيم يومُ الاثنين

هـ – صُلّي في المسجد.

(7) يتحدّث في أدبيات لسانية كثيرة عما يُسمّى "الفاعل النموذجي" ويقصد به المكوّن الذي يجمع بين الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التوجيهية الفاعل والوظيفة التداولية المحور كما هو شأن المكون "خالد" في الجملة (246 أ) مثلاً، إذا فهمت على أساس ورودها جواباً للجملة (247):

(247) من منح خالد ماذا؟

إذا كان هذا المفهوم وارداً، أفاد أن إسناد المحور – على أساس أنه **المحور المعطى** لا غيره – يخضع كذلك لسلمية[1] يأتي فيها الحد المنفذ – الفاعل في الدرجة العليا.

4-2- الوظائف داخل الحد:

تحدثنا في الفقرة السابقة عن الوظائف التي يأخذها الحد ككل. ونفرد الفقرة الموالية لفحص الوظائف التي تأخذها عناصر الحد. ويتعلق الأمر خاصة بعناصر التركيب العطفي والتركيب الإضافي.

4-2-1- في التركيب العطفي:

يأخذ كلٌّ من المقيدات المتعاطفة داخل نفس الحد وظيفة دلالية ووظيفة توجيهية ووظيفة تداولية. وبموجب مبدأ التناظر المعاد سوقه هنا للتذكير:

( ) **مبدأ التناظر**

"يُعطف بين المتناظرات"

يُشترط في المعطوف أن يأخذ نفس الوظيفة المسندة إلى المعطوف عليه كما يتبين من المقارنة بين (248 أ) و(248 ب):

(248) أ – (س ي: (س) α و (س) α)

ب –* (س ي: (س) α و (س) β)

حيث α وβ وظيفتان (دلاليتان أو توجيهيتان أو تداوليتان). من أمثلة التراكيب العطفية الخارقة لمبدإ التناظر ما يلي:

(249) أ –* رأيت هنداً والبارحة

ب –* اعطيت هنداً ومالاً

ج –* قابلت من وعمراً؟

يكمن لحن الجمل الثلاث في عطف زمان على متقبل ومتقبل على مستقبل ومحور على بؤرة.

---

(1) يمكن صوغ هذه السلمية على النحو التالي:

(ii) سلمية إسناد المحور المعطى:

منف – فا – منف – مف مستق – فا – مستق – مف متق – فا متق مف

محور معطى + > + > + + > + > +

فيما يخص التأشير للوظائف في التركيب العطفي يمكن أن يؤشر لها في العنصرين معاً أو يُكتفى بالتأشير لها بالنسبة للحد العطفي ككل نظراً لكونها تتماثل، فبنية الحد "**هندا وخالداً**" في الجملة (250) يمكن أن تكون البنية (251 أ) أو البنية 251 ب):

(250) شكرتُ هنداً وخالداً

(251) أ – (س ي: (ع1 س1: هند) متق مف بؤجد
و(ع1 ذس2: خالد) متق مف بؤجد) متق مف بؤجد

(252) ب – (س ي: (ع1 ث س1: هند)
و (ع1 ذ س2: خالد)) متق مف بؤجد

من الواضح أن مسطرة التمثيل الثانية تفضُل الأولى لكونها تسمح بتلافي الحشو وقلة الكلفة.

4-2-2- في التركيب الإضافي:

لرصد إسناد الوظائف في التركيب الإضافي يجب التمييز بين التركيب وارداً في حدّ نموذجي وبينه وارداً في حدّ غير نموذجي.

4-2-2-1- الحد النموذجي:

لنذكر بأن المقصود بالحدّ النموذجي كل حد كان مقيده الأول اسماً دالاً علي ذات كما هو الشأن في:

(253) لبست معطف خالد

ما هي إذن الوظائف التي يمكن أن تسند داخل الحدّ النموذجي الإضافي؟

(أ) يمكن أن تقوم بين المضاف والمضاف إليه علاقات دلالية مختلفة. من ذلك علاقة "**الملكية**" وعلاقة "**الانتماء**" وعلاقة "**المكان**" وعلاقة "**الانتساب**" كما هو الشأن في الحدود التالية:

(254) أ – منزل خالد
ب – شاعر قريش
ج – جبال المغرب
د – أبو هند

ويمكن التأشير لهذه العلاقات بواسطة وظيفة دلالية عامّة تسند إلى المضاف إليه وهي الوظيفة المالك (ما)، فتكون البنية العامة للحدّ النموذجي الإضافي هي البنية (255):

(255) (س ي: (س ي): (س ع) ما

وعلى أساس البنية (255) يمكن التمثيل للحد (254 أ) مثلاً بالشكل التالي:

(256) (ع1 ذ س ي: (منزل): (ع1 ذ س ع: خالد) ما)

(ب) مرّ بنا أن الوظيفتين الفاعل والمفعول مرتبطان بالوجهة التي نقدم الواقعة انطلاقاً منها. على هذا يُصبح إسناد هاتين الوظيفتين غير وارد في الحد النموذجي لكونه لا يحيل على واقعة.

(ج) توحي المعطيات بأن الوظائف التداولية يصعب إسنادها داخل الحد بحيث ما يمكن أن تسند إليه دون إشكال هو الحد بكامله. ويمكن استثناء الوظيفة البؤرة التي يمكن أن تسند إلى العنصر المضاف أو إلى العنصر المضاف إليه.

(257) أ – تجولت في **منزل** خالد (لا في مكتبه)

ب – تجولت في منزل **خالد** (لا في منزل هند)

مع ذلك لا يمكن إسناد جميع أنماط البؤر داخل الحدّ:

(258) أ –* **خالد** زرت منزل

ب –* ما زرت منزل إلا **خالد**

ويمكن الخروج من هذا الملاحظات إن صحّت بمبدإ عام مفاده أن إسناد الوظائف داخل مجال ما (حمل، حدّ...) يخضع لقيود أكثر من القيود التي يخضع لها إسنادها إلى المجال ككل. بعبارة أخرى، يصبح إسناد الوظائف أكثر تقييداً حين تنتقل المجال ككل إلى عناصره الداخلية. ويزداد التقييد ويصبح أكثر صرامة حين يكون المجال حاملاً لنفس الوظيفة المراد إسنادها إلى أحد عناصره.

4-2-2-2- الحد غير النموذجي

الحدود النموذجية كما أسلفنا، هي الحدود التي يكون مقيدها الأول مفردةً مشتقة (صفة، اسم فاعل أو اسم مفعول، مصدرا).

وقد رأينا في مبحث سابق أن المقيدات المشتقة تأخذ من المحلاتية ما تأخذه المفردات الفعلية الأصول وتأخذ، تبعاً لذلك، الوظائف الدلالية والتوجيهية والتداولية التي تأخذها الأفعال أصولها.

(أ) إذا كان المقيد المشتق أحاديا (ذا موضوع واحد) أخذ الوظيفة الدلالية التي تناسب نوع الواقعة (= عمل، حدث، وضع، حالة):

(259) أ – دخول خالد

ب – قصف الرعد

ج – جلوس هند

د – حُزن زينب

أمّا إذا كان ثنائياً أو ثلاثياً فإنه يأخذ من الوظائف الدلالية ما يأخذه أصله الفعلي أي منقذ ومتقبل أو منف ومستقبل ومتقبل:

(260) أ – قَتَل خالد بكراً

ب – منْحُ خالد هنداً منزلاً

(ب) لا مانع يمنع من إسناد الوظيفتين التوجيهتين الفاعل والمفعول إذ إن المحال عليه في هذا الضرب من الحدود واقعة وهي الواقعة ذاتها التي يحيل عليها الفعل الأصل. ففي الحد (260 ب) مثلاً يأخذ الموضوع المنفذ الوظيفة الفاعل والموضوع المستقبل الوظيفة المفعول فتكون بنية هذا الحدِّ هي البنية (261):

(261) (س ي: (منح) (خالد) منف فا (هند) مستق مف (منزل) متق))

ملحوظة: أمام التراكيب التي من قبيل (259) و(260) يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: هل من الجائز أن يرد الفاعل مجروراً وحكمه الرفع؟

سنجيب على هذا السؤال في مبحث الإعراب حيث سندافع عن فكرة أن إعراب المضاف إليه إعراب بنيوي لا إعراب وظيفي.

(ج) يخضع التركيب الإضافي في الحدود غير النموذجية إلى ما يخضع له من قيود الحد النموذجي بالنظر إلى إسناد الوظائف التداولية:

(1) يُسنَد المحور إلى الحدّ ككُل ويندر أن يُسنَد إلى أحد عناصره الدّاخلية وفقاً للمبدإ العام الآنف الذكر.

(2) بمقتضى نفس المبدإ يمكن أن تسند بؤرة الجديدة وبعض أنماط بؤرة المقابلة فقط:

(262) أ – **من** ساءك ضربه؟

ب – ساءني ضرب **خالد**

(263) أ –* هندا آلمني مهاجمة خالد

ب –* ما آلمني مهاجمة خالد إلا هنداً

5- من الحد إلى المركّب:

عَرضْنا في المباحث السابقة إلى الحد بوصفه بنية دلالية – تداولية تتضمن (أ) عناصر معجمية (= مقيدات) و(ب) مخصّصات و(ج) وظائف. حان الوقت الآن لنعرض للقواعد التي تضطلع بنقل هذه البنية الدلالية – التداولية إلى بنية صرفية – تركيبية، أي ينقل الحد إلى مركّب.

هذه القواعد أربع فئات: قاعدة انتقاء الرأس وقواعد نقل المخصّصات إلى محددّات وقواعد الإعراب وقواعد ترتيب عناصر الحد.

سنقتصر عرضنا هنا على الفئات الثلاث الأولى على أساس أن نُدرج الحديث عن الفئة الرابعة في الفصل الموالي الذي نفرده لقضايا ترتيب المكونات بصفة عامة.

5-1- انتقاء الرأس

يجب أن يتوافر في المعايير الممكن اعتمادها في انتقاء العنصر الذي يصبح رأسا للمركب السمات الثلاث التالية:

(1) أن تكون المعايير صرفية – تركيبية إذ إن المركّب، بخلاف الحدّ، مفهوم صرفي – تركيبي؛

(2) وأن تكون مستقاة من داخل النظرية تتلاءم ومبادئها العامة؛

(3) وأن تصل إلى قدر معقول من العموم لكي تكون واردة بالنسبة لأكبر عدد ممكن من اللغات المتباينة نمطاً.

دار في حظيرة النحو الوظيفي حول المعايير التي يمكن اعتمادها في هذه النظرية لانتقاء العنصر الصالح للرأسية نقاش أسهم فيه عدد من الباحثين (ديك 1978 و1989، فإن ديرأورا 1990؛ ماكنزى 1990، المتوكل 1993 أ).

من هذا النقاش استخلاص المبدأ العام التالي:

(264) "من عناصر الحد، يُنتقى رأساً للمركب العنصر الذي يحدّد السمات الصرفية – التركيبية للمركب ككل"

ويمكن تفريع هذا المبدإ العام كالتالي:

(i) "مقولة الرأس هي مقولة المركب كاملاً"

مفاد ذلك أن المقولة المركّب ككل تتحدد بمقولة الرأس، فباختلاف مقولة الرأس نكون أمام "مركب اسمي" (= رأسه اسم) أو مركب صفي (= رأسه صفة) أو مركب ظرفي (= رأسه ظرف) أو مركّب جملي (= مركّب منقول عن حدّ مقيده الوحيد جملة).

(ii) ذ"يتحقق إعراب المركّب ككل، في اللغات الإعرابية، في الرأس"

(iii) "في اللغات التي تقع فيها المطابقة من حيث الجنس داخل المركب (= بين الصفة والاسم)، يكون العنصر المطابق (بفتح الباء) هو العنصر الرأس".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السمات الأخرى غير الجنس (التعريف/التنكير، العدد...) لا تندرج كما سبق أن بيّنا في المطابقة وإنما هي سمات تهم المركب ككل.

إذا اعتمدنا (iii-i) معايير لانتقاء الرأس كان العنصر المرشح للرأسية هو المقيّد الوحيد في الحدود ذات المقيد الواحد والمقيد الواحد والمقيد الأول في الحدود المتعددة المقيدات. وعلى هذا الأساس يمكن أن نصوغ قاعدة انتقاء الرأس على النحو التالي:

(256) "يُنتقى رأساً للمركّب:

أ – المقيدُ الوحيد أو

ب – المقيدُ الأول"

يترتب عن القاعدة (265) أن الرأس ينتقَى من بين المقيدات دون المخصّصات. مفادُ ذلك أنه في إطار نظرية النحو الوظيفي وحسب المعايير المعتمدة في انتقاء الرأس لا يمكن الحديث عن "**المركبات المحدّدية**" (Determiner phrases). ويبقى طبعاً إشكال الأسوار والأعداد في لغات كالعربية عالقاً ما دامت لم تحدّد بالضبط طبيعةُ هذه العناصر (مخصصات أم مقيدات).

ويترتب عن نفس القاعدة كذلك عدم إمكان الحديث عن "**المركبات الحرفية**" (Prepositional phrases) في هذا الصدد، يسوق ديك (ديك 1983) الملاحظات التالية مؤشّرات لعدم تأهل الحروف للرأسية:

أولا، ليس من الممكن دائما، ولا في جميع اللغات، أن يرد حرف الجرّ وحده (دون فضلة) كما في الجمل الأنجليزية التالية:

(266) a- John is in the house

b-John is **in**

(267) a- Peter walked up the stairs

b- Peter walked **up**

ثانيا، في بعض اللغات يُردّ حرف الجر في آخر المركب شأنه في ذلك شأن العلامة الإعرابية. فإذا موثل بينهما أصبحت العلامة الإعرابية رأساً للاسم الذي يحملها.

ثالثا: نفس التماثل نجده في حرف الجر والمصدريات ويترتب عن ذلك أننا إذا عددنا الحروف رؤوساً تعين أن نعد المصدريات رؤوسا جمليّة كذلك.

في الواقع لا تعد الملاحظة الثالثة معياراً لإقصاء حروف الجر من الترشح إلى الرأسية إذ إن التطورات الأخيرة في النحو التوليدي التحويلي أثبتت أن المصدري يمكن أن يكون رأساً فيُحصل بذلك على "**مركب مصدري**".

ما يمكن الدفع به، في هذا الباب هو أن الحروف لا تستجيب، من حيث طبيعتها، لمعايير انتقاء الرأس الثلاثة الآنفة الذكر. وقد تعد الحروف (أو غيرها من الصرفات) رؤوساً مركبيّة في أطر نظرية أخرى تعتمد معايير أخرى.

ملحوظة: صُغنا قاعدة انتقاء الرأس (265) صياغة تناسب النموذج المعيار (ديك 1989). ويمكن إعادة صوغها في إطار النموذج الذي يقترحه رايكوف (رايكوف 1992) كالتالي:

(266) "تُنتقَى رأساً للمركب نواة الحد الاسمية [س ي]".

تُقصى القاعدة (266) من الرأسية عناصر الطبقات الثلاث (أو الأربع) سواء أكانت مقيدات (= لواحق) أم مخصّصات.

بعد أن يكون انتقاء رأس المركب قد تمّ، تصبح بقية المقيدات **فضلات** (complements) وتصبح بذلك بنية المركب العامة (بقطع النظر عن الترتيب) هي التبنية التالية:

(267) (محدد، رأس، فضلة)

5-2- نقل المخصّص إلى محدّد:

سبق أن أشرنا إلى أن المخصصات تتحقق، في مستوى البنية الصرفية - التركيبية (= المركّب) في شكل محدّدات.

يتم نقل المخصّصات إلى محدّدات عن طريق إجراء فئة من قواعد التعبير تتخذ كشكل عام الشكل التالي:

(268) α [حد] = قيمة

من أمثلة هذه القواعد ما يلي:

(269) ك1 ذ [مُسلِم] = مسلم - ن

(270) ك2 ذ [مسلِم] = مسلم - ان/بن

(271) كن ذ [مسلِم] = مسلم - ون/بن

(272) ك1 ث [مسلِم] = مسلم - تُن

(273) ك2 ث[مسلِم] = مسلم - تان/تين

(274) كن ث [مسلِم] = مسلم - اتُن/تن

(275) ع1 ذ [مسلِم] = الـ - مسلم

(276) ع2 ذ [مسلِم] = الـ - مسلم - ان/ين

(277) عن ذ [مسلِم] = الـ - مسلم - ون/ين

(278) ع1 ث [مسلِم] = الـ - مسلم - ة

(279) ع2 ث [مسلِم] = الـ - مسلم - تان/تين

(280) عن ث [مسلِم] = الـ - مسلم - ا ت

(281) شا [المسلِم] = هذا المسلم

(282) شا [المسلمة] = هذه المسلمة

(283) شا [المسلمان] = هذان المسلمان

(284) شا [المسلمتان] = هاتان المسلمتان

(285) شا [المسلمون/المسلمات] = هؤلاء المسلمون/المسلمات.

بتفحص هذه القائمة من القواعد يتبين:

أولا، أن بعض المخصّصات تتحقق دفعة واحدة في نفس الصورة الصرفية؛

ثانيا، أن قواعد تحقيق بعض المخصّصات (كقاعدة تحقيق المخصّص الإشاري) تُجرى على خَرج قواعد أخرى؛

ثالثا، أن الصورة الصرفية لا تكتمل إلاّ بتحقيق إعراب الحدّ وذلك ما سيكون موضوع الفقرة التالية.

رابعاً، أن تحقيق بعض المخصّصات يرتبط بتحقيق مخصّصات أخرى كما هو الشأن بالنسبة للإشارة والتعريف والمخصّص القضوي كما يتبين من القاعدة التالية:

(286) مدح [المسلم] = نعم المسلم

تعرضنا في هذه المجموعة من القواعد لتحقق المخصّصات في الحدود البسيطة، أي الحدود التي تتضمن رأساً دون فضلات. أمّا الحدود المتضمّنة لفضلات فيمكن القول عن تحقق المخصّصات فيها ما يلي:

(أ) فيما يخص الحدود ذات البنية: [رأس – صفة] فإن مخصّصي التعريف/التنكير والعدد يتحققان في عنصري الحد معاً على أساس انصبابهما عليهما دفعة واحدة كما سبق أن بيّنا. ويتحقق مخصّص الجنس في الصفة عن طريق مطابقتها للرأس باعتبار هذا المخصّص من لوازم الرأس.

(ب) باعتبار عنصري المركب الإضافي (المضاف والمضاف إليه) يحيلان على ذاتين مختلفتين ويحملان بالتالي مخصّصين مختلفين فإن تحقق هذين المخصّصين يتم بواسطة قواعد تخص كلاًّ من العنصرين.

(ج) أمّا المركّب العطْفي فإن عنصره (أو عناصره) مخصّصاً يخصّه باعتبار العنصرين محيلين على ذاتين مختلفين فيتم تحقق هذين المخصّصين بالصورة التي يتم عليها في المركّب الإضافي مع فارق أن عنصري المركب العطفي يُفضّل أن يتماثل مخصّصاهما بمقتضى مبدأ التناظر. لذلك يمكن أن تصاغ قاعدة تحقق مخصّصات المركب العطفي على أساس أن هذه المخصّصات تتناول المركب ككل.

5-3- الإعراب

5-3-1- تعريف

يحدّد ديك (ديك 1989: 312) ما يقصد بالإعراب في نظرية النحو الوظيفي كالتالي:

(287) "نقصد بالإعراب الاختلافات الصرفية التي تلحق المحمولات الاسمية والصّفية وفقاً لوظائف الحدود التي تتضمنها هذه المحمولات".

يستدعي التعريف (287) التعقيبات التالية:

(أ) الإعراب في نظرية النحو الوظيفي مفهوم صرفي يرتبط تحديده بصورة الصفة أو الاسم الصرفية. ويعني هذا أن الإعراب في هذه النظرية يختلف:

أولا، عن الإعراب (case) كما هو محدّد في نظرية الأحوال (فيلمور 1968) حيث الأحوال أدوار دلالية عميقة لا مقولات صرفية؛

ثانيا، عن الإعراب كما يُفهم في نظرية "**العاملية والربط**" (شومسكي 1981) حيث الإعراب "**إعراب مجرّد**" (Abstract case) يرتبط بالعلاقات العاملية القائمة بين مكونات الجملة.

(ب) يرتبط الإعراب في النحو الوظيفي بالوظائف (الدلالية، التوجيهية، التداولية) المسندة إلى حدود الجملة لا بالعلاقات التركيبية (الشجرية) القائمة بينها. فالمركب يأخذ إعرابه بالنظر إلى وظيفته لا بالنظر إلى موقعه. لذلك نجده يحمل نفس الإعراب أياً كان موقعه في الجملة.

(ج) حسب التحديد (287)، لا يمكن القول إن الإعراب مقولة كلية نجدها في جميع اللغات. فالإعراب بهذا التحديد مقولة تخص اللغات التي يُدَلّ فيها عن الوظائف بلواصق صرفية كاللغتين العربية واللاتينية. أمّا اللغات التي لا توجد فيها هذه الخاصية وإنما تدل على الوظائف بوسائل أخرى (كالموقع وصورة المحمول...) فلا يمكن أن يقال عنها إنها لغات إعرابية إلاّ إذا وسّعنا مفهوم الإعراب وجعلناه يشمل جميع الوسائل التي تسخرها اللغات للدلالة على الوظائف.

(د) يتعين التمييز، حين الحديث عن الإعراب، بين "**الحالة الإعرابية**" كالرفع والنصب والجرّ و"**العلامة الإعرابية**" التي تشكل التحقق الملموس للحالة الإعرابية. فالضم تحقق للرفع والفتح تحقق للنصب والكسر تحقق للجر في الحالات العادية.

(هـ) تختلف اللغات الإعرابية من حيث عدد الحالات الإعرابية. ويتراوح هذا العددين حالتين وأكثر من عشر حالات. فيما يخص العربية ثمة، كما هو معلوم، حالات إعرابية ثلاث: رفع ونصب وجرّ تتحقق، في أبسط الأحوال، بواسطة ثلاث علامات إعرابية.

5-3-2- أنماط الإعراب

يوحي التعريف (287) الذي يربط الإعراب بالوظائف بأن ثمة نمطا واحداً من الإعرابات: الإعراب الوظيفي. إلاّ أن المعطيات اللغوية، معطيات العربية على الأقل، تُوحي بأن الإعراب نمطان اثنان: "**إعراب وظيفي**" دوره الدلالة على الوظائف التي تحملها المركبات و"**إعراب بنيوي**" غير مرتبط بالوظائف.

(أ) الإعراب الوظيفي في اللغة العربية رفع ونصب تحدّده إما الوظائف الدلالية أو الوظائف التوجيهية أو الوظائف الدلالية وفقاً لسلمية إسناد الإعراب التالية:

(288) **سلمية إسناد الإعراب**

الوظائف التوجيهية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية.

حسب هذه السلمية، يأخذ المركب الرفع أو النصب طبقاً لوظيفته التوجيهية (الرفع للفاعل والنصب للمفعول) ويأخذ النصب بمقتضى وظيفته الدلالية (إن لم تكن له وظيفة توجيهية) ويأخذ الرفع في حالة كونه لا وظيفة توجيهية له ولا وظيفة دلالية، أي إذا كان مركباً "خارجياً" (مبتدأ أو ذيلاً).

مفاد هذه السلمية أن الوظائف التوجيهية، بالنظر إلى الإعراب، "تحجب" الوظائف الدلالية بمعنى أن المركب إذا كان يحمل وظيفة الفاعل أو وظيفة المفعول فإنه يأخذ الإعراب الذي تخلوه إياه هذه الوظيفة أيا كانت وظيفته الدلالية. مثال ذلك ما يحصل في التراكيب المبنية للمجهول حيث يأخذ الفاعل الرفع سواءاً أكان "**منفداً**" أو **مستقبلاً**" أم "**متقبلاً**".

(ب) يُسند الحرفُ للاسم الذي يليه الحالةَ الإعرابية الجر "**حاجياً**" بذلك حالتَه الإعرابية التي من المفروض أن يأخذها بمقتضى وظيفته الدلالية ويحدث ذلك في المركبات الحاملة لوظائف "**العلة**" و"**الزمان**" و"**المصاحب**" مثلاً:

(289) أ – عوقبت هند تأديباً له

ب – عوقبت هند لتأديبها

(290) أ – قابل خالد هنداً صباحاً

ب – قابل خالد هنداً في الصباح

(291) أ – خرج خالد وهنداً

ب – خرج خالد مع هندٍ

ويحجب حرف الجر الوظيفة التوجيهية كذلك كما هو الشأن في التراكيب التي من قبيل:

(192) أ – **هل** زارني أحد حين كنت مريضاً؟

ب – **هل** زارني من أحدٍ حين كنت مريضاً؟

(ج) ومن الإعراب البنيوي كذلك إعراب النصب الذي يلحق المركب في الجمل التي من قبل (293 أ–ب):

(293) أ – إن **زيداً** سعيد

ب – علمت أن **زيداً** سعيد

يحق أن نفترض أن الاسم الموالي للأداة "**إنّ/أنّ**" في هذا الضرب من التراكيب يأخذ الرفع بمقتضى وظيفته التوجيهية "**الفاعل**" وأن هذه الحالة تحجب بمفعول الأداة. ويمكن أن نستدل على سطحية هذا الإعراب بملاحظة النحاة القدماء – إذا كان واردة – التي مفادها أن المعطوف على هذا الاسم يمكن أن يرد منصوباً كما يمكن أن يرد مرفوعاً:

(294) أ – إن **زيداً** سعيد وعمراً

ب – علمت أن **زيداً** سعيد **وعمرو**

(د) سبق أن أشرنا إلى أن المضاف إليه يأخذ الوظيفة الدلالية "**المالك**" في الحدود النموذجية والوظيفة الدلالية التوجيهية الفاعل أو المفعول والوظيفة الدلالية المستقبل أو المتقبل أو غير ذلك في الحدود المسماة. إلاّ أن إعراب المضاف إليه البنيوي "**الجر**" يحجب وظيفته التوجيهية أو وظيفته الدلالية كما يتبين من الجمل التالية:

(295) استعرت كتاب **خالد**

(296) أ – سرني منح خالد بكراً المال اليوم

ب – سرني منح بكر خالدٌ المالَ اليوم

ج – سرني منح المالِ خالدٌ بكراً اليوم

د – سرني منح اليومِ خالدٌ بكراً المالَ

ملحوظة: يذهب ديك (ديك 1985) إلى أن الحدود المسماة تخضع لنزوع التكيف وخصائص الحدود النموذجية ويتم هذا التكيف حسب مراحل تنقل الحد المسمى من الفعلية الصّرف إلى الاسمية كما يتبين من الأمثلة التالية:

(297) a- That the enemy destructed the city

b- The destruction of the city by the enemy

c- The city's destruction by the enemy

ولعلّ التراكيب التي من قبل (298 ب) الواردة في كتب النحاة تشكل، إن هي صحّت، حلقة وسطى في مسلسل التكيف التدريجي في اللغة العربية:

(298) أ – ساءني أن شتم خالد بكراً

ب – ساءني شتمٌ خالدٌ بكراً

ج – ساءني شَتْمُ خالدٍ بكراً

5-3-3- إسناد الإعراب

يتم إسناد الحالات الإعرابية إلى المركبات بواسطة قواعد تعبير تأخذ الصورة العامة (268) المعاد سوقها هنا للتذكير:

(268) α [حد] = قيمة

وتتخذ في إسناد الإعراب المسطرة العامة التالية:

(أ) تُسنَد الحالةُ الإعرابية إلى المركب ككل (رأسه وفضلاته إن كان يتضمن فضلات):

(ب) إذا كانت الفضلة صفة تحقق الإعراب في الرأس وفي الفضلة معاً باعتبار الإعراب منصبّاً عليها انصباباً واحداً؛

(ج) ويصدق على المركب العطفي ما يصدق على المركب ذي الفضلة الصفة حيث إن الإعراب ينصب على جميع العناصر العطفية دفعة واحدة؛

(د) أمّا حين يكون المركب إضافياً فإن الإعراب يتحقق في الرأس وتأخذ الفضلة المضاف إليه الإعراب البنيوي الجرّ كما سبق أن بيّنا، في حين تأخذ الفضلات غير المضاف إليه في المركبات ذات الرأس المسمّى الحالات الإعرابية التي تخولها إياها وظيفتها التوجيهية أو الدلالية إن لم تكن لها وظيفة توجيهية.

وهذه أمثلة من قواعد إسناد الإعراب:

(299) أ – أقدّر المسلم الصادق

ب – مف [المسلم الصادقْ] = [المسلمْ الصادقً]– نصب

ج – نصب [المسلم الصادقْ] = المسلمْ – نصب الصادق – نصب

د – نصب [المسلمْ] = المسلمَ

هـ – نصب [الصادق] = الصادقَ

(300) أ – قَدِم خالد وبكر

ب – فا[خالدْ وبكرْ] = [خالد وبكر] – رفع

ج – فا [خالدْ وبكرْ] = خالد – رفع بكر – رفع

د – رفع [خالد] = خالدٌ

هـ– رفع [بكر] = بكرٌ

يتضح ممّا أوردناه في (299) و(300) أن إسناد الإعراب يتم في مراحل: في المرحلة الأولى، تحدّد القاعدة (299 ب) و(300 ب) الحالة الإعرابية للمركب بموجب وظيفته؛ وفي المرحلة الثانية، تسند القاعدة (299 ج) و(300 ب) هذه **الحالة الإعرابية** لكل من الرأس والفضلة؛ أما في المرحلة الثالثة فتسند **العلامة الإعرابية** لكل من الرأس والفضلة طبقاً لحالتيهما الإعرابيتين[1].

ولنختم هذا المبحث عن الإعراب بالقاعدة المسؤولة عن إسناد الجرّ إلى الاسم المسبوق بحرف جر. ولنأخذ مثالاً لذلك المركّب "**في الشارع**" الوارد في الجملة (301 أ):

(301) أ – قابلت بكراً في الشارع

ب – ملك [الشارع] = في – الشارع

ج – في [الشارع[= في – الشارع – جر

د – جر [الشارع[= الشارع

يعد انتقاء الرأس وتحقيق المخصّصات وإسناد الحالة الإعرابية يصبح المركب جاهزاً ليتخذ دخلا لقواعد الترتيب التي هي موضوع الفصل الموالي.

---

(1) يمكن القول إن قواعد إسناد الإعراب فئتان اثنتان مرئيتان هما: (أ) قواعد إسناد الحالات الإعرابية و(ب) قواعد إسناد العلامات الإعرابية علماً بأن قواعد الفئة الثانية يمكن ألاّ تجري في حالة ما يسمى "**الإعراب المقدر**" وعلما بأن العلامات الإعرابية يمكن ألاّ تطابق الحالات الإعرابية كما هو متوقع في الحالات العادية.